مشروع انابيب السلام بحلته الجديدة

م. د اسعد غالي حمزة

كلية القانون / جامعة المستقبل

asaadghali@uomus.edu.iq

A New Perspective on the Peace Pipeline Project

Lecture. Dr. Asaad Ghali Hamzha

asaadghali@uomus.edu.iq

College of Law / Al-Mustaqbal University

تم الاستلام: 2 أغسطس 2023 – المراجعة: 19 أغسطس 2023 – القبول: 2 أكتوبر 2023

الملخص :

على مر التاريخ، كانت المياه محورية لحضـــارات مثل بلاد ما بين النهرين ووادي النيل في مصـر. ومع دخول العالم الألفية الثالثة، يصـبح تخصـيص المياه شـاغلاً جيوسـتراتيجياً، مرتبطاً بالتنمية والسلام ولكنه عرضـة أيضـاً لإثارة الصـراعات. غالباً ما يمر التهديد الذي يتعرض له أمن العراق بســـبب ندرة المياه دون أن يلاحظه أحد، ولكن من المتوقع أن يتصـــاعد إلى صـــراعات مسـلحة. وتنشـأ هذه الندرة من محدودية الموارد، والنمو السـكاني، وسـيطرة الدول المجاورة على مصـادر المياه. ويواجه العراق استنزافاً وتدهوراً في الجودة في المناطق التي تعاني من عدم انتظام هطول الأمطـار، ممـا يخلق خللاً في التوازن بين العرض والطلـب على الميـاه، ممـا يؤدي إلى سيناريو الفقر المائي الوشيك بحلول عام 2025.

إن اعتماد العراق على نهري الفرات ودجلة أمر تاريخي، لكن موقعه عند المصـــب يجعله عرضـة لتصـرفات المنبع، وخاصـة من تركيا. إن رفض تركيا تقاسم المياه وبناء السدود يؤثر سلباً على العراق وسـوريا. وقد فشـلت الجهود المبذولة للتفاوض بشـأن حصـص المياه العادلة بين هذه البلدان بسبب غياب خارطة طريق متماسكة تعمل على مواءمة المصـالح المشتركة وسط الحقائق السياسية والاقتصادية المعقدة.

الكلمات المفتاحية: المياه، العلاقات الدولية، القانون الدولي، خط أنابيب السلام.

ABSTRACT

Throughout history, water has been pivotal for civilizations like Mesopotamia and the Nile Valley in Egypt. As the world enters the third millennium, water allocation becomes a geostrategic concern, linked to development and peace but also prone to sparking conflicts. The threat to Iraq's security due to water scarcity often goes unnoticed, but it's projected to escalate into armed conflicts. This scarcity arises from limited resources, population growth, and neighboring countries' control over water sources. Iraq faces depletion and quality deterioration in regions with irregular rainfall, creating an imbalance between water supply and demand, leading to an impending water poverty scenario by 2025.

Iraq's reliance on the Euphrates and Tigris rivers is historical, but its downstream position makes it vulnerable to upstream actions, notably from Turkey. Turkey's refusal to share water and its construction of dams negatively impact Iraq and Syria. Efforts to negotiate fair water shares among these countries failed due to the absence of a cohesive roadmap aligning common interests amidst complex political and economic realities.

Keywords: Water, International Relations, International Law, Peace Pipes Line.

المقدمة

تعتبر المياه الحلقة الأهم والأخطر في العلاقات ما بين العراق وتركيا وهذه الحلقة لها انعكاسات إقليمية من جهة، وانعكاسات ذات بعد دولي من جهة ثانية في موضوع المياه تحديداً. وقد استمر السجال سنين طويلة مفســـحاً المجال لظهور توتر في العلاقات بن البلدين. لقد بدأ القلق العراقي منذ عام 1962 حيث قامت تركيا ببناء **Keban Dam**. وقامت سوريا ببناء **Tabqa Dam**، وبدأت الدولتان في ملء هذين السدين خلال الفترة ما بين عام 1973 و 1975 مما ألحق أضـــراراً كبيرة بالري في العراق[1]. وقد ازداد القلق العراقي ليصـــل إلى ذروته في كانون الثاني من عام 1990 عندما أوقفت تركيا تدفق مياه الفرات ولمدة شـــهر كامل بحجة ملء Atatürk Dam، وانطلاقاً من ذلك اعتبر العراق أن الإشـراف التام على الفرات قد أصـــبح كلياً بيد تركيا الأمر

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سابق ، ص 77

الذي يهدد أمن العراق الاقتصادي والغذائي والسياسي ومن الملاحظ[1] أن تركيا تهدف إلى تحقيق أهداف معينة خصوصاً على الصعيد الإقليمي وذلك عن طريق عرقلة المباحثات الثلاثية وعدم التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة المياه مع جارتيها العراق وسوريا وفي نفس الوقت الاستمرار في مشروعها العملاق في جنوب شرق الأناضول[2]

إن السياسة التركية المائية تقوم على مبدأ الاستخدام الأمثل للمياه وبذلك يصبح من الممكن الوصول إلى حل عادل لمشكلة المياه من وجهة النظر التركية وذلك عن طريق فرض سياسة الأمر الواقع والاعتماد على عامل الزمن[3].

واستخدام المياه كوسيلة لتحسين وضعها الاقتصادي وخاصة في منطقة شرق تركيا، كما تسعى لاستخدام المياه كأداة سياسية للتأثير على سياسات دول المنطقة، حيث ترغب تركيا في استخدام المياه كورقة ضغط على العراق لحل مشاكلها الداخلية والقومية والاجتماعية والاقتصادية [4].

وترغب تركيا أيضا أن تقايض النفط العربي بالمياه التركية لتحقيق أبعادها السياسية والاقتصادية والتغلغل داخل المنطقة العربية أو تأمين النفط اللازم لها من الدول العربية الغنية، خصوصا وإن تركيا تعاني من أزمة في هذه المادة الاستراتيجية والتي تعتبر العمود الفقري لأي تقدم وتنمية اقتصادية . كما أن تركيا تحاول إيجاد أسواق تجارية لها في المنطقة، لتقوم بتصدير الموارد الزراعية إليها بهدف تعزير اقتصادها وتكون بذلك سلة غذاء الدول العربية والمنطقة[5].

لقد ظهرت سياسة تركيا المائية بصورة جلية بعد المتغيرات الدولية التي حصلت في المنطقة كانهيار الاتحاد السوفيي فقد تجاوزت تركيا كل القوانين والأعراف الدولية والحقوق المكتسبة للدول في الانتفاع من مياه الأنهار التي تمر عبر أراضيها. ولم تعد تقر تركيا بإن الانتفاع بالمياه حق طبيعي للدول وفقاً للقوانين الدولية، والتعامل مع المياه كسلعة تماماً كالنفط قابلة للبيع والشراء والمقايضة والحظر وحق السيادة الكاملة عليها وبالتالي

(1) علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، التراع على المياه في الشرق الأوسط، رياض الريس للنشر، الطبعة الأول، حزيران/ يونيو 1996–ص15.

(2) ناجي علي : مشكلة المياه في العلاقات العراقية – السورية – التركية (مظاهر التعاون وجوهر الخلاف) مجلة دراسات استراتيجية – مركز الدراسات الدولية – بغداد – العدد (5). عام ١٩٩٨/ ص 98.

(3) نبيل السمان: – الماء وسلام الشرق الأوسط دمشق/ دون مكان نشر عام 1996 ص 169.

(4) نبيل السمان: المياه وسلام الشرق الأوسط.المصدر اعلاه ص 127.

(5) هاني خليل: الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع في مشكلة المياه في الشرق الأوسط في (نجيب عيسى) محرر، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتسويق، بيروت، الجزء الثاني عام 1994/ ص326.

أصبحت المياه أداة للتحكم ومصدراً للقوة وتحويل تركيا إلى (دولة مائية) كمصطلح موازٍ لمدلول (دولة نفطية) باعتبارها أكبر حوض مائي في منطقة تعاني من عجز شديد في المياه[1].

إن تركيا ترفض الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية والتي أقرت من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1997/5/21 متذرعة بأن هذه الاتفاقية مجحفة للدول التي بنت سدوداً في أراضيها. وتقصد بذلك مشروع جنوب شرق الأناضول متجاهلة بذلك أثاره السلبية على العراق وسوريا، خاصة وإن هذه الاتفاقية تكرس مبادئ الانتفاع والمشاركة والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم على الدول Border rivers ومراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية، والتزام الدول بتخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها، أن هذه الاتفاقية لم تشر بشكل أو بآخر إلى الفكر التركي القائم على مبدأ المياه العابرة الحدود الذي تروجه تركيا[2]. لتحقيق أهدافها المتمثلة ببناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط وجعلها سلة اقتصادية لشعوب المنطقة. وذلك باستخدام المياه والزراعة المتقدمة بالإضافة إلى محاولة الانضمام إلى المجموعة الأوروبية[3]،

والمياه أصبحت سلاحا ذا حدين : فإما أن تكون أداة من أدوات الصراع والحروب بين الدول، أو أن تكون عاملاً من عوامل التعاون والتقارب الذي يقام على قاعدة المصالح المشتركة[4].ويهدف البحث الوصول الى هذه المصالح المشتركة من خلال طرح رؤية جديدة لمشروع انابيب السلام بحيث يتم تطويع المشروع ليكون اداة من ادوات التنمية المستدامة لجميع الاطراف.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ان تركيا ترفض التشاور مع جيرانها (العراق وسوريا) قبل البدء في انشاء مشاريعها الضخمة في جنوب شرق الاناضول متجاوزة بذلك ابسط مبادئ القانون الدولي، كما شرعت تركيا في استخدام مفهوم جديد هو (المياه العابرة للحدود) رافضة بذلك الحقوق المكتسبة للعراق وسوريا في قسمة عادلة ومنصفة للمياه.

(1) توفيق فارس العودات: – حرب المياه في المشرق العربي، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية المركزية القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، السنة الثانية والعدد الثالث. بدون تاريخ/ ص62.

(2) عبد العزيز شحاده المنصور: السياسة السورية تجاه المسالة المائية مع تركيا، مصدر سابق، ص 155.

(3) سيار الجميل: الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب الأتراك في العلاقات العربية التركية، حوار مستقلي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتسويق، بيروت. الورقة الثانية الجزء الثاني عام 1994/ ص267.

(4) عايدة العلي سري الدين: العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مصدر سابق، ص5.

ولكون المياه أحد التحديات التي تواجه امن واستقرار المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وكون حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية، وتضارب المصالح بسبب سعي دول حوض الفرات ودجلة (تركيا والعراق وسوريا) الى زيادة وتطوير انتاجها في مجالات التنمية المتعددة كالصناعة والزراعة، مما يتطلب زيادة معدل استهلاك المياه في هذه الدول وبوجود حالة من التباين في درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومعدل الزيادة السكانية بين العراق وتركيا مما يفسح مجالاً رحبا للتنافس ويصبح التوزيع العادل للمياه حسب الشرعية الدولية مصدراً للخلاف، بالإضافة الى عدم وجود اتفاقية ثلاثية لحل المسألة المائية نتيجة مماطلة تركيا في توقيع اتفاق نهائي واعتبارها نهري الفرات ودجلة انهاراً وطنية لا تخضع للتفاوض كونها عابرة للحدود.

اما مشكلة البحث الأخرى فتتعلق بكيفية إدارة العلاقة ما بين العراق وتركيا خصوصاً وانهما دولتان متجاورتان جغرافياً، ومرتبطتان تاريخياً.

أهمية الدراسة:

ان موضوع الدراسة يعتبر حديث نسبياً وعلى الرغم من وجود الكثير من الدراسات السابقة الا انها لم تجب على كافة التساؤلات المطروحة، وهناك نقص واضح في بعض النتائج والدراسات القانونية والسياسية والهيدروليكية والتي سوف أحاول ادراجها بحيث تضفي على الدراسة المزيد من الأهمية.

ان موضوع الدراسة يشكل ورقة مهمة على مر السنين خصوصاً انها تفسح الطريق لزيادة الوعي العام بخصوص المسألة المائية واستخداماتها.

هدف البحث:

1- محاولة التعرف على النصوص القانونية الخاصة بالأنهار الدولية وهي تعتبر اسهاماً متواضعا في توضيح قواعد القانون الدولي في مجال استغلال المياه.

2- طرح حل سياسي قائم على المصالح المشتركة بعيداً عن الحلول القانونية التي لم تجد لها اذن صاغية من قبل الجانب التركي.

مناهج البحث

المنهج القانوني:

يحاول المنهج القانوني استعراض الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها أي ان هذا المنهج يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء اخر ومن الموضوعات التي يقوم هذا البحث بدراستها:

1- المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية الخاصـــة بالأنهار الدولية، من حيث التزامات الأطراف المتعاقدة والجزاءات التي ينص عليها لمعاقبة الأطراف التي تخل بتعهداتها الواردة في هذه الاتفاقات.

2- تحليل عنصر المسئولية الدولية في تصرفات تركيا، والتمييز بين ما يعتبر مشروعاً او غير مشروع من وجهة النظر القانونية.

منهج تحليل النظام الدولي:

تتم دراســة العلاقات الدولية للتوصــل الى تحليل دقيق على قدر الإمكان لحقائق الوضــع الدولي وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضـها وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى، والالمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي.

ويقوم هذا المنهج على تحليل النظام الســياســي الدولي ومكوناته الفرعية، وتمثل هذه النظرية أحدث تطور للمنحى الســلوكي، ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات الســياســية الدولية (Morton Kaplan)، ويتوخى هذا المنهج في التحليل كما يقول كابلان التوصـــل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصــادرها و (Regularities) وكذلك التوصــل الى اســتنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل الى اخر [1].

أسئلة البحث:

1- هل هناك تناقض بين تأكيدات تركيا حول حرصـــها على احتياجات جيرانها من المياه وبين إصـــرارها على مواصلة مشروعاتها المائية الضخمة.

2- هل هناك دور سياسي متعلق بالمسالة المائية على الرغم من انكار انقرة لذلك.

3- ما هي المخاطر التي تهدد الامن المائي العراقي؟

4- ما مدى مصداقية تركيا في حل الازمة المائية؟

5- ما هي أسباب الإخفاق وعدم النجاح في تسوية المشكلات المائية مع تركيا؟

6- هل يحقق مشروع انابيب السلام الجديد حل جذري لمسألة المياه بين العراق وتركيا؟

1.1: أهمية بالنسبة لتركيا وطبيعة مشروع جنوب شرق الاناضول وأهدافه

1 - أهمية المياه بالنسبة لتركيا:

(1) اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، دون مكان نشر، القاهرة، 1991، ص36.

تعتبر المياه العمود الفقري للتنمية في تركيا التي تسعى جاهدة لمواصلة النمو الاقتصادي ان المياه تشكل العنصر الرئيسي للاستراتيجية التركية من اجل تحقيق أهدافها الخاصة بمشاريع الطاقة والري في مشروع جنوب شرق الاناضول، على روافد نهري الفرات ودجلة والذي يشكل جوهر الاماني التركية الزراعية والصناعية. وعن أهمية المياه لتركيا فقد عبر السيد **Kamran Inan** وزير الدولة التركي السابق والمسؤول عن مشروع جنوب شرق الاناضول عن وجهة نظر بلاده "بان المياه سيكون لها في المستقبل القريب قيمة اكبر من قيمة النفط لان المياه ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط" [1].

حددت تركيا اهداف التنمية التي يؤمل ان يحققها مشروع الغاب فيما يلي:

I. اهداف التنمية العامة:

A. رفع مستوى الدخل في منطقة المشروع، عبر تطوير البنية الاقتصادية فيها نظراً الى انها تعمل على تقليص الفوارق بين منطقة المشروع والمناطق الأخرى في تركيا.

B. رفع مستوى العمالة والكفاءة في منطقة الأرياف.

C. العمل على تخفيف حدة زيادة السكان في المدن الكبرى، عبر توجيه الايدي العاملة منها الى منطقة المشروع.

D. زيادة مساهمة المنطقة في التنمية الوطنية، وتحفيز الصادرات وتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المنطقة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية فيها وحشدها بشكل أمثل.

II. اهداف التنمية الزراعية:

A. رفع مستوى الدخل في المناطق الريفية، عن طريق تحسين الزراعة

B. توفير الاعتمادات اللازمة للصناعة المبنية على الزراعة.

C. العمل على زيادة فرص العمالة وتقليل نزعة هجرة السكان الى خارج المنطقة.

D. المساهمة في جودة المنتجات التصديرية.

III. اهداف التنمية الصناعية:

A. زيادة رفاه المجتمع وحث المواطنين على التدفق الى المنطقة، للاضطلاع بدور مؤثر في تنميتها الاقتصادية والمساهمة في إزالة الفوارق وسوء توزيع الدخل بين المناطق، وذلك بتوسيع قاعدة العمالة الماهرة.

(1) طارق المجذوب: – اشكالية المياه في العلاقات العربية التركية الورقة الاولى (في) العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، كانون الثاني، 1995 –ص182.

B. المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المرسومة لتشجيع الصادرات وزيادة الاحتياطي الأجنبي والمداخيل والايرادات [1].ويبرز الجانب الاقتصادي في سعي تركيا لان تكون سلة غذاء منطقة الشرق الأوسط لأنها تعتبر البعد الاقتصادي العنصر الرئيسي في محددات الامن التركي خصوصاً إذا حققت القفزة التنموية وذلك باستغلال عنصري المياه والأرض [2]. اما على الصعيد السياسي فقد صرحت تركيا بان "تركيا يجب ان تصبح قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط في كافة المستويات الاقتصادية والمائية والعسكرية وإذا تحققت طموحاتنا الكبيرة فهذا يعني ان تركيا استعادت دورها القديم في المنطقة وهي ذات تاريخ عريق في العلاقات الدولية"[3].وبذلك نجد ان تركيا تسعى لتكريس دورها الإقليمي مستفيدة من موقعها الجغرافي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي بالإضافة لامتلاكها لموارد مائية تستطيع من خلالها ان تلعب دوراً اقليمياً متميزاً في سياسات دول المنطقة وبما يتماشى مع تطلعاتها الإقليمية. وقد تزايدت أهمية المياه في السياسة التركية منذ مطلع التسعينات بسبب بروز بعض التطورات الداخلية والإقليمية والدولية ومن أهمها[4]، تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا في حلف الشمال الأطلسي خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ومحاولة تركيا انتهاج أسلوب يحفظ دورها في المنطقة، بالإضافة الى التضخم المالي المتعاظم خصوصاً بعد انهيار العملة التركية نتيجة لزيادة الانفاق على المشروعات ذات الاهمية السياسية متجاهلة بذلك المشروعات ذات الأهداف التنموية ورفض الحكومة زيادة نسبة الفائدة للتخلص من التضخم، مما أدى بدوره الى ازدياد معدل البطالة الى 11.3% وهي بطالة داخلية لا يدخل في ضمنها فائض اليد العاملة المهاجرة خصوصاً بعد الازمة السورية حيث وصل العدد في اخر إحصائية الى 3177000 في المدن التركية وتبلغ نسبة السوريين المسجلين الخاضعين للحماية المؤقتة من السكان الأتراك 4.25٪ [5].ان تركيا تعرف بدقة أهمية الثروة المائية وهي على استعداد لاستخدامها في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق الهيمنة على الجوار الإقليمي والدليل على ذلك مشروع انابيب السلام الذي تقترحه تركيا لرسم سياسات دول منطقة الشرق الأوسط وان تكون

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للنشر، لندن، الطبعة الاولى، كانون الثاني، 1997، ص141-143.

(2) علي عبد الهادي الدليمي: أثر العلاقات التركية والاسرائيلية على الامن العربي، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد 6، شباط 1999، ص39.

(3) ساطع الزغلول: – اشكالية المياه العربية، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، مطبعة الفجر، عمان 1993، ص122.

(4) مداخلة عباس قاسم: – اشكالية المياه واثاره في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص150.

https://multeciler.org.tr/ar/?p=15825

هي القوة الاقتصـادية الأولى في المنطقة [1]. ويختصـر **Süleyman Demirel**، الآمال التي يعلقها الاتراك على انجاز مشروع جنوب شرق الاناضـول بالقول "ان (G.A.P) هو رمز المعركة المفتوحة مع البطالـة والفقر والحرمـان"، ويذهب **Halil Turgut Özal** رئيس الجمهوريـة التركيـة الراحل ابعد من ذلك، معطيا المشـروع دلالات تاريخية، عندما قال في كلمته في اثناء تدشـين Atatürk Dam في 24 – يوليو 1992، "ان هذا الإنجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الذي شـــهد هزيمتنا امام الغرب". ويضـــع **Halil Turgut Özal** كامل تركيا في المســـتقبل عندما قال "ان القرن الحادي والعشـــرين، بأذن الله سـيكون قرن تركيا". ويرى وزير الإسـكان والتعمير السـابق **Mustafa Necati**"انه يجب الا ينظر الى مشروع جنوب شرق الاناضـول من زاوية الكسب المادي فقط بل انه مشروع تكاملي لتركيا، وله جوانب سياسية. حيث انه يتضـمن الامل في تنظيم التوترات السكانية ليس بين الطبقات فقط، بل بين الغريمين التركي والكردي كذلك"[2].

2 – مشاريع جنوب شرق الاناضول

بدأت تركيا بأجراء دراسـات عديدة لتطوير حوض الفرات ومنطقة جنوب شـرق الاناضـول منذ عام 1937 وذلك للاستفادة من المنطقة اقتصادياً وسياسياً وامنياً وقد ساعد على ذلك طبيعة الأرض التي تتصف بانحدارات شديدة تسـاعد على توليد الطاقة الكهرومائية فيما إذا اسـتغلت بشـكل جيد اما الهضـاب المنبسـطة فيمكن زراعتها عن طريق استخدام طرق الري [3].

ان مشروع (G. A. P) عبارة عن شبكة ضـخمة للري وتوليد الطاقة الكهربائية ويتطلب ذلك بناء 21 سداً و17 محطة لتوليد الطاقة ومضاعفة الإنتاج الزراعي وقد صمم مشروع الـ(G. A. P) لجعل البلاد مخزن قمح للشرق الأوسط عام 2005، وذلك في مساحة تقدر بـ 10% من مساحة تركيا. وسيقطن هذه المنطقة 10 ملايين نسمة وهي ضـــعف عدد الســـكان الحاليين مما يؤدي الى توازن أمنى في المنطقة بين الاكراد والأتراك، وقد اكد ذلك الدكتور Seyfi Tashan مدير معهد البحوث التركي في السياسة الخارجية.

كما ان المشـــروع يهدف الى بيع المياه بصـــيغ أخرى وقد أكد الدكتور Seyfi أيضـــا ان المشـــروع يتألف من **Keban Dam** والذي تم انشائه في الفترة 1965–1979 واستغرق ذلك 9 سنوات و**Karakaya Dam** وهو مكمل لسد **Keban Dam** ويهدف الى توليد الطاقة الكهربائية بأقل كلفة وبسعر زهيد وبدأ العمل به أواخر عام

(1) عبد العزيز شـحادة المنصـور: – السياسـة السـورية تجاه المسـالة المائية مع تركيا، مجلة البحوث والدراسـات العربية القاهرة، العدد 28 ديسمبر/ 1997، ص113.

(2) محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سابق، ص148.

(3) باقر كاشف الغطاء: – تأثير سد كيبان على شؤون الري في العراق. بغداد 1957، ص1.

1965 وتم تعبئته بالمياه في أواسط الثمانينات على ان يتبعها انشاء 14 سداً في المنطقة تمتد على مساحة 550 كيلو متر بالإضافة الى 8 مشاريع حتى الحدود العراقية [1].

ويعتبر الفرات العصب الرئيسي لمشروع جنوب شرق الاناضول على الرغم من وجود مصادر أخرى مساعدة **Şanlıurfa** و Mardin و Diyarbakır الا ان الفرات يغطي مساحة تقدر بـــ 102،876 كيلو متر مربع حتى الحدود السورية. كما يتوفر مشروع جنوب شرق الاناضول مياه جوفية خصصت لشرب أهالي المنطقة وارواء مساحات زراعية صغيرة. وتم البدء بأول مشروع في جنوب الاناضول عام 1961 حيث وضعت التقارير الخاصة بمشاريع نهر الفرات وحوضه الأدنى خلال أعوام 1964–1966 وتم اعداد دراسة خاصة Karakaya Dam عام 1976، الا ان ازمة النفط عام 1973 أدت الى ابعاد الاستثمارات الأجنبية عن المشاريع التركية في جنوب شرق الاناضول مما أدى الى إعادة النظر في العديد من المشاريع الكهربائية وانشاء خط انابيب للمياه في المنطقة [2].

وفي عام 1980 قامت مؤسسة شؤون المياه التركية بأجراء دراسة بخصوص الإمكانيات المتوفرة في المنطقة، وتم إقرار 13 مشروعاً مختلفا في منطقة الفرات الأدنى والتخطيط لأنشاء 7 مشاريع، وذلك من اجل توفير وحدات Hydro Electric وارواء 1،08،3000 هكتارا، وصرف كميات هائلة من المياه تبلغ حوالي 9 مليارات متر مكعب وهي توازي 30 بالمئة من مياه النهر المتدفقة عند نقطة **Carchemish** باتجاه سوريا والبالغة حوالي 30 مليار متر مكعب. كما تم تخصيص العديد من الوحدات الHydro Electric والسدود على الفرات متمثلة بـKeban و **Ilısu Dam**. وتعمل السدود الأولى بطاقتها القصوى وصممت بشكل يستوعب المياه الزائدة على طاقة سد Keban. اما بالنسبة للكمية التي يمكن خزنها على الفرات فهي 42 مليار متر مكعب واستعماله بمعدل 30% سنويا لن يؤدي الى صعوبات في الارواء [3].

جدول رقم: (1)

مشروع جنوب شرق الاناضول

	الخصائص الفنية ومؤشرات التنمية		
الناتج الإقليمي الإجمالي	عام 1985	عام 2005	معدل النمو (%)

(1) جي. أ. وشبلي ملاط: – المياه في الشرق الاوسط المساحات قانونية وسياسية واقتصادية، ترجمة محمد اسامة القوتلي، دمشق 1997، ص256.

(2) معهد البحوث والدراسات العربية، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، 29–31 اكتوبر 1994، ص (17–61).

(3) د. باقر كاشف الغطاء: – تأثير كيبان على شؤون الري في العراق، مصدر سابق، ص12.

(مليار ليرة تركية)	8442	37562	7.7
الزراعة	3239	8672	4،9
الصناعة	1324	8928	10،0
البناء	628	2246	6،6
الخدمات	3150	17716	9،0
عدد السكان	4304000	9284000	3،9
سكان المدن	3148	6299	5،5
سكان الريف	2156	2986	1،6
العمالة	1528000	3324000	4،0

محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول، مصدر سابق، ص145

ان مشـروع جنوب شـرق الاناضـول يسـتوجب تطوير حوض نهر الفرات ولتحقيق ذلك يوجب إقامة العديد من المشاريع هي [1]:

ا. مشروع الفرات الأسفل: –

هو اهم المشـاريع الخاصـة بمنطقة جنوب شـرق الاناضـول واوسـعها، وهو عبارة عن 7 مشـاريع تحتية ووحدات ملازمة، ويستطيع ارواء 852،781 هكتار من الأراضـي القاحلة، ويتألف من 51،9 بالمئة من أراضـي مشروع جنوب شـرق الاناضـول البالغة 1،641،282 هكتاراً [2]. وصـل حجم الانفاق على المشـاريع المذكورة منذ عام 1981 وحتى عام 1989 الى 6 مليارات دولار امريكي، وان كل السدود ومحطاتها ستصل كلفتها الى 31 مليار دولار وهي تمثل 9% من مجموع الميزانية العامة لتركيا أي حوالي 1،5 مليون دولار امريكي يومياً [3].

ويؤكد الاتراك ان مشروع الـــ(G. A. P) سيساعد بشكل كبير على تصنيع الزراعة وإنتاج كميات هائلة من المنتجات يمكن تصـديرها وبشكل خاص لمنطقة الشرق الأوسط التي تعاني من نقص حاد في الإنتاج الزراعي، وبالتالي تتوقع انقرة ان يسـتفيد الطرفان العربي والتركي من مشـروع جنوب شـرق الاناضـول متناسـبة بذلك اثاره على الدول Border rivers معها في النهرين (العراق وسوريا).

(1) ندوة مشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (17–61).

(2) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (17–61).

(3) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، (61/17)

كما تؤكد تركيا ان المشـروع يهدف الى تنمية المنطقة ورفع مسـتواها بشـكل ملحوظ وانه سـيدعم الاسـتقرار في المنطقة خصـوصـاً وانه سـيوفر نحو 1،6 مليون فرصـة عمل للمنطقة التي تعاني من ارتفاع في نسـبة البطالة تصل الى 6% ومعظمهم من الاكراد وبالتالي تتحول المنطقة الى سلة غذاء يعزز من مكانة تركيا اقليمياً [1].

II. سد Keban

بعد ان قامت تركيا بدراسـة لتطوير حوض الفرات وذلك للاسـتفادة من طبيعة الأرض وضـعت مشـروعاً كاملا فيKebanعند التقاء فرعي الفرات.

وقد استقر الرأي على تنمية اسفلKebanعلى مستوى 310 متراً وذلك بأنشاء سلسلة من السدود والمحطات. وبتحقيق هذه المشروعات ستتمكن تركيا من توفير طاقة كهربائية تبلغ 2800 مليون كيلو واط ويمكن ان تصل الى 15000 كيلو واط، وسـتحجز مياه بمقدار 25840 مليون متر مكعب، وتكوين بحيرة مسـاحتها 680 كيلو متراً مربعاً، وإعادة استقرار السكان المقيمين في قرى المنطقة ونقل العديد من الخطوط الحديدية والطرق الرئيسية، وتكوين نظام الري من اسـلوبين مسـتقلين، وكلاهما يبدأ بمحطة كبيرة لضـخ المياه تقع عند **Atatürk Dam** ونظام الري الأول هو URFA CANAL وتقوم بتحويل المياه من ذراع عند **Atatürk Dam** بالقرب من مدينة Bozova، ونظام الري الثاني ويتكون من تحويل الاحتياجات من المياه من **Atatürk Dam** بواسطة Halfan Pumping Station[2].

ووجد من الأفضـل البدء بمشـروع توليد الكهرباء عند **Atatürk Dam** ويليه قناة **Urfa** ومشـروع **Bakırköy** ونظام ري Halfan.

ويعتبر سـدKebanهو من اول المشـاريع المائية والكهربائية على نهر الفرات في إقليم Elazlg وتم الاعداد له من قبل المنشآت الامريكية الاستشارية ومنها Elektrik Isieri Etat Idaresi (E.I.E) وتمخض عن ذلك اهم مشروع هيدروليكي على نهر الفرات تحت اشراف Derlet Sa Isleri (D.S.I) وبدأ العمل به في أواخر 1965 وانتهى في عام 1974 ويسـتفيد من بحيرة Hazar لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لإكمال مشـروع Keban، وذلك بسـحب المياه بقناة قطرها متران ولمسـافة 3 كيلو متراً من بحيرة **Hazar** الى مشـروع توليد الطاقة، وذلك لتوليد قدرة 6560 كيلو واط/ ساعة وترتفع الى 13120 كيلو واط/ ساعة[3].

(1) فتحي علي حسين: – المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط (من غير عنوان)، 1997، ص32.

(2) باقر كاشف الغطاء: – تأثير سد كيبان على شؤون الري في العراق، مصدر سابق، ص38.

(3) عبد معروف: – التسوية وحرب المياه، دار الحضارة للطباعة، 1997، ص159.

ولتعويض النقص في بحيرة **Hazar** تم انشاء قناة لتحويل المياه من نهر دجلة الى بحيرة Hazar لضمان تفريغ كامل لمحطة القوة الكهربائية والتي يصل الى 60 مليون متر مكعب [1].

وستبلغ مساحة البحيرة الصناعية امام سدKeban680 كيلو متراً مربعاً وتسع 30700 مليون متر مكعب منها 16300 مليون متر مكعب تساعد على تنظيم نهر الفرات عند الحاجة والباقي 14400 مليون متر مكعب يعتبر خزيناً سلبياً لا يتم استخدامه ويعتبر كنسبه أساسية لا يتم التلاعب بها حفاظا على عمل الخزان بصورة مثالية.

وتقرر إقامة سبع وحدات للطاقة الكهربائية وبطاقة تبلغ 1،85 ميغا واط اما معدل الطاقة السنوي له فيصل 5870 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة.

وقد شاركت في المشروع سبعة دول غربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والجماعة الأوروبية وتبين الدراسات التي قامت بها شركة Etasco حول مشروع خزانKebanانه يمكن استصلاح حوالي 900،000 هكتار من الأراضي في السهول المختلفة في أسفل حوض نهر الفرات وذلك عن طريق سحب المياه بالإنفاق والقنوات وذلك لمسافة تتراوح ما بين 277،240 كيلو متراً [2].

وقد تم تشييد الطرق في Keban بكلفة 25 مليون ليرة تركية وتم الانتهاء منه عام 1971 وتم بناء مساكن في منطقة السد بكلفة حوالي مليون دولار<

III. مشروع سد محطة Karakaya

بسبب احتياجات تركيا الى الطاقة المتنامية سنة بعد أخرى قامت الحكومة التركية بدراسات متعددة للقيام بمشاريع جديدة تساعدها في تغطية احتياجاتها المتزايدة ولذلك إقرار مشروع ضخم يماثل سدKebanعلى ان يبنى على نهر الفرات فور الانتهاء من مشروع خزان Keban [3].

ويقع سد Karakaya على بعد 166 كيلو متراً من مضيقKebanويبلغ اقصى ارتفاع له حوالي 180 متراً من قاعدته وطوله 394 متراً وبحجم 9580 مليون متر مكعب منها 400 مليون متر مكعب خزن ميت.

يتركز مشروع سد Karakaya على انشاء قناة تحويل مباشرة من السد خلال سلسلة من القنوات لمسافة (277) كيلو متراً الى نقطة بالتقسيم بحيث يذهب الى Harran plain وMardinplains –Viransehir وتبلغ الطاقة

(1) عز الدين علي خيرو: – الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1975، ص310.

2. kutlu Doluca and Wolf gana pircher. Development or the Euphrotes river basin in turkey. 1991. P52.

(3) جريدة الجمهورية العراقية. صفحة 5– 1991/6/20.

المركبة لمحطة توليد الطاقة الكهرومائية لسد Karakaya حوالي 1500 ميغاوات (مليون كيلو وات/ ساعة) ويتم توليدها من خلال 6 وحدات [1].

IV. سد Karakaya

يقع السد على بعد 29 كيلو متر أسفل موقع سد Karakaya وعلى بعد 195 كيلو متراً عن مضيقKebanويبلغ اقصى ارتفاع له حوالي 90 متراً من مستوى قاعدته ويبلغ طوله 320 متراً وحجمه 520 ألف متر مكعب. ويسع خزان Karakaya 170 مليون متر مكعب من المياه منها خزن 40 مليون متر مكعب فقط خزن حي.

وتبلغ اجمالي الطاقة الحركية لمحطة الكهرباء 500 ميغاوات وتقع المحطة على الجانب الايسر من النهر وتشمل 4 وحدات قوة كل منها 125 ميغاوات [2].

V. سد Krababa

هو خزان مائي على نهر الفرات يسمى خزان **Krababa** على بعد 370 كيلو متراً جنوب خزانKebanويعتبر الموقع مناسباً من الناحية الطبوغرافية حيث يوجد في مضيق مناسب. يبلغ ارتفاع سد **Krababa** حوالي 120 متراً من مستوى القاعدة وطوله 1250 متراً، ويهدف الى ارواء أراضي واسعة جنوب تركيا وتنقل المياه عن طريق الضخ من سد **Krababa** وذلك بواسطة قناة تمتد حوالي 24،5 كيلو متراً قبل ان يصل الى سهل Harran ومن هناك الى سهول***Mardin*** وبالتالي فهناك حاجة الى قناة طولها 215 كيلو متراً بالإضافة الى محطات ضخ إضافية تساعد للوصول الى مناطق مشروعات الارواء الزراعي [3].

ويبلغ الحجم الكلي لخزان**Krababa** 16،090 ملياراً من الأمتار المكعبة واما مناسيب الخزان في بحيرة السد فهي تتراوح ما بين (485و 475) متراً وتبلغ الطاقة الحركية لمحطة الكهرباء حوالي 800 ميغاوات عند تشغيل (5) وحدات قوة كل منها 160 ميغاوات.

VI. Gölköy Dam

أقيم هذا المشروع على بعد 195 كيلو متراً من بحيرة سدKebanوتبلغ طاقته التخزينية 17 مليون متر مكعب وذلك لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال ست وحدات لتوليد الطاقة وتبلغ طاقتها الإنتاجية 500 ميغاواط [4].

(1) جريدة الجمهورية العراقية. صفحة 8- 1991/4/1.

(2) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول مصدر سابق، ص (8).

(3) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول مصدر سابق، ص (9).

(4) عبد معروف: – التسوية وحرب المياه، مصدر سابق، ص161.

VII. سد Karakaya

أقيم هذا السد على بعد 165 كيلو متر جنوب سدKebanوطاقته التخرينية 9،5 مليار متر مكعب ويبلغ ارتفاعه 173 متراً وكان الهدف من انشاء السد هو توليد الطاقة الكهربائية على ان يروي مساحة من الأراضي الزراعية وتم إقامة ست وحدات لتوليد الطاقة تصل طاقتها الى 1500 ميغاواط وتبلغ الطاقة السنوية من السد 7500 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة ويروي مساحة من الأراضي الزراعية وتم انشاء قناة لتحويل المياه بشكل مباشر وذلك عن طريق اتصالها بمجموعة من القنوات بطول 277 كيلو متراً لري سهل Mardin وHarran. وقد بدأ البناء في السد عام 1976 على الفرات قرب بلدة شون جوشي بمحافظة ديار بكر، وتم اكماله عام 1987 في شهر تموز وذلك قبل موعده عام 1989 بكلفة تصل الى 1،3 ترليون ليرة تركية [1].

VIII. نفق Shanli Urfa

وهو مشروع كبير بدأت الحكومة التركية بتنفيذه من خلال ربطه بمشروع Atatürk Damويأخذ هذا النفق مياهه من خزان اتاتورك وذلك لجر نهر الفرات الى سهول **Urfa** وHarran ويتكون المشروع من نفقين متوازيين يبلغ تصريفهما الأقصى 328 متر مكعب/ ثانية وهو أكبر نفق اروائي في العالم ويبلغ طوله 26،4 كيلو متراً وقطره من الداخل 7،5 متراً وهو يقوم بري 476،474 هكتاراً من الأرض في سهول Mardin وجيلان بينار الامر الذي يؤدي الى تقليل نصيب سوريا من الفرات من 30 بليون متر مكعب الى 16 بليون والعراق من 16 بليون متر مكعب الى 5 بلايين وتدني نوعية المياه لارتفاع كمية المبيدات الحشرية والمخلفات الحيوانية والاملاح في المياه[2].

IX. محطة Urfa/ الكهرومائية

اكتملت هذه المحطة عام 1991 وتقدر طاقتها الإنتاجية السنوية بـ 124 مليار كيلو واط في الساعة من الكهرباء.

X. مشروع ري Harran / Urfa

وسيتم في اطاره ري (147،866) هكتار من الأراضي.

XI. مشاريع ري Mardin

ستتمكن تركيا من خلاله ري 328،608 هكتار من أراضي المشروع.

(1) عبد معروف: – التسوية وحرب المياه، مصدر سابق، ص116.

(2) فتحي علي حسين، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص161.

XII. مشروع Bozova

سيتم في إطار المشروع ري 55،300 هكتار من الأراضي.

XIII. Atatürk Dam

لقد تم الاعداد لهذا المشروع عام 1983 ويقع على بعد 130 كيلو متراً من الحدود السورية التركية و450 كيلو متر جنوب شرق انقره ويهدف المشروع الى تزويد المناطق الحدودية بالطاقة والمصادر الأخرى الخاصة بالري لجعلها مركزاً للحبوب والفواكه والخضروات لدول الشرق الأوسط. ويعتبر Atatürk Damمن أكبر السدود التركية وأربع أكبر سد في العالم ويبلغ ارتفاعه 179 متراً وحجم السد الاملائي فيه 84،5 مليون متر مكعب اما سعة الخزان الكلية له فتبلغ 48،7 مليون متر مكعب من المياه وتبلغ مساحة الخزان 718 كيلو متر مربع وينتج 27 مليار كيلو واط ساعة في السنة ويتوقع القائمون على المشروع ان يروي حوالي 6500 ميلاً مربعاً من الأراضي في جنوب شرق الاناضول عام 2005 ولAtatürk Dam 8 محطات Solar Turbines لتوليد التيار الكهربائي وبمقدار 8،9 كيلو واط وهو ما يحتاج الى 35–40 بليون متر مكعب من المياه.

ويتميز Atatürk Damبموقع حيوي في مشروع جنوب شرق الاناضول بشكل عام بالإضافة الى موقعه الخاص في الفرات الأسفل خصوصاً وهو يروي 852،781 هكتاراً من الأراضي ويحتوي مخزونة على ضعف صبيب الفرات السنوي وهو مصدر رئيسي لمشاريع الارواء وبذلك يرتفع مقدار الأراضي الى مليون هكتار اما مشروع ارواء Haran يمكن توليد كهرباء بمقدار 8،100 واط في الساعة.

جدول رقم (2)

الخصائص الفنية لمحطة اتاتورك الكهربائية	
العرض	49م
الارتفاع	55م
الطول	257م
الحجم	240,000م^3
عدد المولدات الSolar Turbines	8
طاقة كل مولد	300 ميغا واط
الطاقة الكلية للمحطة	2400 ميغا واط
عامل التحميل	30 في المئة

طاقة الإنتاج الكهربائية	8،9×10 ^{9} كيلو واط/ ساعة في السنة
عرض الذروة	15م
علو الذروة (عن سطح البحر)	549م
علو مجرى النهر (عن سطح البحر)	332م
العلو الأدنى للمياه (عن سطح البحر)	526م
العلو الأقصى للمياه (عن سطح البحر)	542م
طاقة كل محول	105،000 كيلو فولت
التوتر الداخل–التوتر الحاصل	15،750–380،000 فولت

محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول، مصدر سابق، ص145.

XIV. سد Bergic

يقوم سد Bergic بالتحكم في مياه نهر الفرات بواسطة خزانات كبيرة تتبع سدKebanو Atatürk Dam والتحكم أيضا في المياه التي تتدفق من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود خصوصاً في الوقت الذي يبلغ فيها تدفق المياه ذروته وأقيمت مجموعة من الحواجز وذلك للتحكم في تدفق المياه الغزيرة من السدود ومحطات القوى المائية والهدف من المشـــروع هو التحكم بمياه Atatürk Damومحطات توليد الكهرباء الخاصـــة به وتحويل مجراها وخلال الفترات التي تقل فيها الحاجة الى الطاقة سـيتم تشـغيل وحدة واحدة من الوحدات الثمانية لمحطة توليد القوى المائية في Atatürk Dam.

لذا فان كمية المياه التي ســـتتدفق من محطة توليد الكهرباء 200 متر مكعب في الثانية في اليوم الواحد وهي نسبة تعجز فيها تركيا ان تفي باتفاقها مع سوريا عام 1987 والذي انتهت صلاحيتها بعد ملئ Atatürk Dam وسيؤدي السد الى الاضرار بمصالح العراق المائية [1].

3: مشاريع المياه على نهر دجلة

ان وضع دجلة اقل تعقيداً من وضع نهر الفرات خصوصا ان اعتماد العراق على المجرى الرئيس ليس كلياً وذلك لتلقيه مياه من روافد أخرى لا تمر عبر الحدود التركية وقد اضـطر العراق وبسـبب الحرب مع ايران الى الابطاء في مساعيه التنموية وقد تم انشاء Dukan Dam بالإضافة الى منظمات ضخمة عند سامراء لتتجه المياه الى

(1) وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، مصدر سابق، ص15.

منخفض الثرثار وتحويل 8،8 مليار متر مكعب في حالة الفيضانات خصوصاً في فصل الربيع ويستغل العراق 37 مليار متر مكعب معظمها في الري والباقي في الملاحة ويضيع قسم اخر نتيجة التبخر [1].

I. مشروع Kisi والمحطة الكهربائية

ويتضمن انشاء سد يحتوي على خزان سعة 1،919 مليار متر مكعب ومحطة كهرومائية وبقدرة 90 ميغا واط وطاقة بمقدار 146 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة.

II. سد دجلة والمحطة الكهرومائية

وتبلغ سعة الخزان 0،950 مليار متر مكعب وقدره المحطة 110 ميغا واط وتنتج طاقة بمقدار 298 مليار كيلو واط/ ساعة في السنة بالإضافة الى المشروع السبخي للجانب الأيمن لنهر دجلة وتبلغ مساحة الارواء 74،74 مليون هكتار.

III. مشروع Batman

A. سد **Batman** والمحطة الكهرومائية: – وتبلغ سعة الخزن 1،175 مليار متر مكعب وقدرة المحطة 185 ميغاواط والطاقة التي يمكن توليدها 483 مليون كيلو واط.

B. مشروع الجانب الأيمن لنهر **Batman** للإرواء وتبلغ مساحة الري 18،758 هكتاراً.

C. مشروع الجانب الايسر لنهر **Batman** للإرواء وتبلغ مساحة الري 18،986 هكتاراً [2].

D. مشروع **Batman** – ***Silvan*** وتم انشاء ***Silvan Dam*** والمحطة الكهرومائية التابعة له وذلك لإرواء سهول الجانب الايسر لنهر دجلة وبمساحة 357 ألف هكتار اما بالنسبة للمحطة الكهربائية فان قدرتها تصل الى 300 ميغا واط وطاقتها الكهربائية 1500 مليون كيلو واط في الساعة سنوياً.

E. مشروع Ilısu Dam :– وهو سد كبير يبعد حوالي 70 كيلو متراً عن الحدود العراقية وتشير الدراسات الى انه سيقوم بتوليد طاقة كهرومائية بمقدار 1200 ميغا واط وطاقة كهربائية بمقدار 3،83 بليون كيلو واط في الساعة سنوياً، ويتطلب انجاز المشروع شركات متخصصة في البنى التحتية والهندسة الميكانيكية والالكترونية وهذا المشروع كبقية المشاريع حيث ذكرت دراسة أعدتها شركة تأمين القروض السويسرية ان عدد مشردي Ilısu Dam التركي على الحدود مع سوريا يزيد اربع مرات عن التقديرات الرسمية التي طرحتها الحكومة التركية وقدرت الدراسة ان عدد النازحين من مناطق السد يتراوح ما بين

(1) محمود سمير احمد: – معارك المياه المقبلة، (دون دار نشر)، عام 1991، ص3.

(2) غسان دمشقية. ازمة المياه والصراع العربي في المنطقة، الاهلي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الاولى 1994– ص23.

78،533 الف شخص وليس 15 الف كما أعلنت انقره، وقد كشفت الاحصائيات التي نشرتها شركة تأمين القروض السويسرية ان المتضررين المباشرين من السد يرتفع عددهم الى ما بين 34.19 الفا، وتعبر الشركة السويسرية واحدة من تسع شركات دولية لضمان القروض تلقت طلبات تركية تدعوها لتقديم ضمانات القروض للمشروع. كما وجهت منظمة (ويد) العاملة في شؤون البيئة نداء الى الحكومة الألمانية تطالبها بوقف المنح وأكد البنك الدولي ان خطة إعادة التوطين التي قدمتها تركيا لا تكشف الواقع ولا تتمسك بالمواثيق الدولية، كما ان إعادة تأهيل المشردين وإعادة توطينهم تتعارض مع بعض القوانين السارية في تركيا، وبذلك لا يمكن استكمال هذه الخطة الخاصة في إعادة التوطين. كما اتهمت احدى الصحف البريطانية تركيا بالتلاعب بأرقام النازحين واهمال تعويضاتهم [1]. كما أكد Robin Cook وزير الخارجية البريطاني الى اسقاط الدعم عن السد التركي وطلب من الحكومة ان تلغي قروضاً بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني للسد الذي سيكلف 1،47 بليون جنيه والذي سيتسبب في اغراق واحدة من أقدم المدن في العالم، ويطرد حوالي 80 ألف شخص من منازلهم. كما أشار التقرير الى ان البنك الدولي قد رفض المشروع لانتهاكه القواعد الأخلاقية والبيئية كما أشار التقرير الى ان إدارة القروض البريطانية ووزير التجارة قاما بالضغط على رئيس الوزراء السابق ***Tony Blair*** لرفض المشروع، كما اكد التقرير ان الرئيس السابق لجنوب افريقيا Nelson Rolihlahla Mandela سوف ينسق عمل اللجنة التي ستجمع كلا من الجهة التي ستبني السد ومعارضي بنائه [2].

4 - الاثار الإيجابية لمشروع الغاب على تركيا

يعتبر مشروع جنوب شرق الاناضول مشروعاً هاماً ومصيرياً لتركيا ولنخبتها السياسية ويشكل ركيزة استراتيجية للأيدولوجية التركية الرسمية خصوصاً وان مشروع جنوب شرق الاناضول له العديد من المزايا الاستراتيجية للاقتصاد التركي وامنها القومي، واكد على ذلك Halil Turgut Özal رئيس الجمهورية السابق عندما قال في تدشين Atatürk Damأكبر واهم مشاريع جنوب شرق الاناضول في 1992/7/24 "ان هذا الإنجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الذي شهد هزيمتنا امام الغرب منذ تراجعنا امام (فينا) الى الان" أي انه اعطى المشروع دلالات تاريخية، ويؤكد ان المستقبل التركي مرتبط بمشروع جنوب شرق الاناضول لتحقيق الريادة في القرن الحادي

(1) صحيفة الشرق الاوسط- 2000/9/9.

(2) اندبندنت صندي 2000/11/12.

والعشرين، ولخص سليمان ديميريل رئيس الحكومة التركية الأسبق اهداف تركيا من المشروع وقال "ان مشروع جنوب الاناضول هو رمز المعركة المفتوحة مع البطالة والفقر والحرمان"[1].

ان مشروع جنوب شرق الاناضول يحقق لتركيا طاقة كهرومائية كبيرة حيث ينتج (27،738) مليار كيلو واط/ ساعة سنوياً أي انه يتجاوز الإنتاج الحالي من الطاقة الكهربائية التركية وبالتالي سيضيف الى ناتجها القومي الإجمالي (940) مليار ليرة وذلك حسب معدل أسعار عام 1985، بالإضافة الى زيادة الإنتاج السمكي عن طريق البحيرات الصناعية التابعة للمشروع والزيادة تقدر بحوالي (1،49) مليون طن سنوياً، كما انه سيضاعف الإنتاج الزراعي قبيل نهاية القرن العشرين، وذلك عن طريق توفير المياه اللازمة للري وتقدر بنحو (1،8) مليون هكتار أي بما يعادل (20%) من اجمالي مساحة الأراضي الزراعية الحالية في تركيا وبالتالي سيضيف للاقتصاد التركي (442) مليار ليرة تركية سنويا وذلك وفق أسعار عام 1985.

ان المياه سوف يتم توفيرها لمشروع جنوب شرق الاناضول ستمكن تركيا من زراعة الأراضي مرتين الى ثلاث مرات سنويا بالإضافة الى تحسين الإنتاج الزراعي من الناحية الكمية والنوعية للمحاصيل وذلك بالاستعاضة عن الزراعة الحالية التي تعتمد على محصول معين محدد. ان المشروع سيمكن تركيا من زراعة خضروات بمعدل (3.5) مليون طن وقمح بمعدل (117.9) مليون طن، والفاكهة (660) ألف طن، والأرز (1.3) مليون طن، والتبغ (18.3) ألف طن، والاعلاف (1.1) مليون طن، والقطن (685.4) ألف طن، ان تركيا تأمل ان تقوم بتصدير هذه المنتوجات الزراعية الى البلدان العربية بشكل خاص لتكون سلة غذاء المنطقة بعد فشل السودان في تحقيق ذلك.

ان تركيا تحاول ان تعزز مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وقد أكد وزير الدولة التركي السابق **Kamran Inan** في ندوة حول موقف تركيا في القرن الحادي والعشرون والتي نظمتها غرفة صناعة وتجارة لندن في شهر ابريل/ 1990 حيث رأى **Kamran Inan** ان مشروع جنوب شرق الاناضول سيوفر لتركيا إمكانيات تسويق جديدة بين أوروبا والعالم الإسلامي والبالغ تعداده نحو مليار نسمة وبلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وسيمكنها الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، واكد ان مشروع جنوب شرق الاناضول سيلعب دورا فعالاً في هذا الصدد وان اكماله سيشكل عنصراً هاماً في استتباب الامن والاستقرار في المنطقة وذلك برفع حصة استيراد الدول العربية من الصادرات التركية من (23%) في العالم 1988 الى (35%) عند اكتمال المشروع. كما ان مشروع جنوب شرق الاناضول سيوفر حوالي (1،6) مليون فرصة عمل جديدة في المشروعات الخدمية والصناعية والزراعية، خصوصاً وان البطالة ترتفع بشكل كبير عن

(1) محمد نور الدين: – مشروع شرق الاناضول:– اهداف محلية وابعاد اقليمية – مجلة شؤون الاوسط العدد 15. كانون الثاني يناير 1993، ص68–72.

مثيلاتها على المستوى القومي والذي يتراوح بين (18–20%) من اجمالي السكان النشيطين اقتصاديا وبذلك تستطيع تركيا محاصرة حركات التمرد الكردي من قبل حزب العمال الكردستاني (p.k.k) والذي يضم قرابة (8.1) مليون نسمة غالبيتهم من الاكراد. وهنا يبرز الجانب السياسي للمشروع بالنسبة لتركيا كما ان المشروع سيرفع من معدل الدخل القومي التركي بنسبة 7%، وخفض معدل التضخم السنوي الى حوالي 14%، ولذلك نلاحظ ان تركيا تخصص مبالغ كبيرة من مواردها القومية لمشروع جنوب شرق الاناضول وذلك لإنجازه في وقته المحدد، وبذلك تكون تركيا صاحبة الريادة في اعتمادها على الخبرات والموارد والطاقة المحلية [1].

5 – الجوانب السلبية لمشروع جنوب شرق الاناضول

تخوف الدول الأوروبية من المشروع واثاره على منتجاتها الزراعية من اضرار نتيجة الزيادة في الكم والنوع التركي عند اكتمال المشروع، وبذلك تتأثر امال تركيا في الانضمام الى عضوية الجماعة الأوروبية [2].

ان مشروع جنوب شرق الاناضول يواجه مشاكل جغرافية فهو قريب من الحدود السورية وقد وجهت تركيا تحذيراً بعد شكوكها من عملية كردية–سورية لتدمير Atatürk Dam. وبذلك فهناك خطر على المشروع وامنه، كما ان المشروع يواجه وضعاً شديد الهشاشة من الناحية الاستراتيجية بسبب التركيب السكاني للمنطقة التي يتم فيها إقامة المشروع اذ يتواجد في منطقة اغلبيتها كردية بحوالي 10 مليون نسمة [3].

1.2: انابيب السلام

دأبت تركيا في البحث عن مشاريع تمكنها من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وإيجاد دور إقليمي اقتصادي وسياسي يكون ركيزة تدعم مركزها الأمني. ولم تجد انقرة غير المياه، وذلك لتوفرها في الأراضي التركية وشحتها في المنطقة العربية. وبدأ التفكير بجر المياه العذبة الى المملكة العربية السعودية عام 1982 من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي اجتمعت بجدة وكانت النتيجة هو ضرورة مد خط انابيب بطول 3750 كيلو متراً من لواء الاسكندرونة الى الموصل وبغداد ومنها الى الظهران والرياض ومكة والمدينة وقدرت كلفة المشروع آنذاك بـ 560 مليون دولار امريكي. وبذلك برز مشروع Halil Turgut Özal حول انشاء انابيب

(1) علي احسان باغيش: – ندوة العلاقات العربية–التركية حوار مستقبلي (مجموعة باحثين) اشكالية المياه واثارها في العلاقات العربية–التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص170.

(2) جلال عبد الله معوض: – مياه الفرات والعلاقات العربية–التركية، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، العدد 65 نيسان 1991، ص131.

(3) غسان سلامة: – مجموعة باحثين–ندوة العلاقات العربية–التركية. حوار مستقبلي اشكاله المياه واثارها في العلاقات العربية–التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام 1995، ص235.

السلام [1]. وقدمت الحكومة التركية عرضاً في فبراير عام 1987 وذلك اثناء زيارة Halil Turgut Özal الى الولايات المتحدة الامريكية يتضمن المشروع خطين من الانابيب تجر مياه نهري سيحان وجيحان الى كل من سوريا والأردن واسرائيل ودول الخليج العربي وقد لاقى المشروع ترحيبا من قبل الحكومة الامريكية، ووعد رونالد ريغن بالمساهمة في تمويل المشروع. كما كلفت شركة "Brown & Root" الامريكية بأعداد دراسات تنفيذية لهذا المشروع وقد اكدت الشركة ان هذه الانابيب ستساهم في حل المشكلة الناتجة عن النقص الحاد في المياه الذي يعتري المنطقة وتعتقد الشركة ان المشروع سيساهم في توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، والاجتماعية بين دول المنطقة كما انها ستسهم في حل الخلافات المعقدة حول حقوق المياه وذكرت الشركة" Brown & Root" ان تكلفة المشروع ستتراوح ما بين 20،17 بليون دولار امريكي [2]. وان سعر لتر الماء سيكلف أكثر من لتر الماء المكرر لدى هذه الدول [3]. وستكون الانابيب على شكل أسطوانات خرسانية سابقة الاجهاد Prestressed Concrete [4]. وان المشروع سيزود المنطقة بمياه تعادل 7 ملايين متر مكعب يومياً عبر خطين وبذلك سيحقق للفرد 400 لتر من المياه يومياً، كما اكدت الدراسة ان محطات الضخ المخصصة لدول الخليج العربي ستكون اقل منها في الخط الغربي وذلك نتيجة عوامل Topo Graphic. وسوف يستغرق انشاء الخطين 10 أعوام وستكون المياه ذات جدوى عالية يمكن تخصيصها للاستهلاك المنزلي على ان يتم تمويل المشروع من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتحادات المالية ودول الخليج المستفيدة من المشروع. على ان تقوم البلدان المستفيدة بصيانة الأجزاء داخل أراضيها [5].

1 – الخط الأول:

يمتد الخط الأول من غرب تركيا لمسافة 2650 كيلو متراً قرب Adana، ومن **Ilısu Dam**. ويقوم الخط الأول بتزويد سوريا والأردن والخليج والضفة الغربية واسرائيل. واجمالي طول هذا الخط من تركيا حتى وسط الجزيرة العربية 3400 كيلو متراً وقطره 3 أمتار. وستكون كلفة الانبوب 10 بلايين دولار حسب أسعار عام 1987 وقد قسمت حسب الجدول التالي:

الخط الغربي/ جدول/ رقم (3)

(1) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (17–61).

(2) عبد معروف: – التسوية وحرب المياه، مصدر سابق، ص172.

(3) ندوة المشكلات المائية في الوطن، مصدر سابق، ص (17–61).

(4) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (17–61).

(5) جويس ستار ودانيال ستول: سياسات الندوة. المياه في الشرق الاوسط ترجمة (احمد خضر وسيم دونا) مؤسسة الشراع العربي/ الطبعة الاولى، عام 1995، ص122.

الموقع	متر مكعب/ يومياً
تركيا	300000
سوريا/ دمشق	300000
حلب	100000
حماة	100000
الأردن	600000
السعودية	600000
تبوك	100000
المدينة	300000
ينبع	100000
مكة	500000
جدة	500000
المجموع	3500000

1- جريس ستار ودانيال ستول: - سياسات الندوة: مصدر سابق، ص122.

2 - الخط الثاني:

ويبدأ من منابع شرقي تركيا ويبلغ طوله 3900 كم وقطره 4 أمتار ويزود شرق الجزيرة العربية بـــ 2.500.000 مليار متر مكعب، وستكون كلفة المشروع حوالي 11 بليون دولار امريكي، ويوضح الجدول ذلك:

الخط الشرقي/ جدول/ رقم (4)

الموقع	متر مكعب/ يومياً
الكويت	600000
السعودية/ الجبيل	200000
الدمام	200000
الجز	200000
الهفوف	200000
البحرين/ المنامة	100000

قطر/ الدوحة	100000
أبو ظبي	280.000
دبي	160.000
عمان/ الشارقة	120.000
رأس الخيمة/ الفجيرة	40.000
عُمان/ مسقط	200.000
المجموع	2500000

ان انقرة ترى في المشـــروع علاجاً لكل قضـــايا المنطقة وذلك عن طريق ربط العرب وتركيا بشـــبكة واحدة من المصـــالح تســـاعد على تقريب وجهات النظر مســـتقبلاً وتجده حافزاً للتعاون العربي التركي الا ان الواقع الدولي خصـوصـاً بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي و**Warsaw Pact** كان له الأثر في طرح مشـروع انابيب السـلام وذلك خلال المؤتمر الثالث لمركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون الامريكية لبحث مشـكلة مياه حوضـي الفرات ودجلة ونهرا الأردن والنيل [1].

وإذا توقفنا عند الخلفيات السـياسـية للمشـاريع الإقليمية المطروحة كمشـروع انابيب السـلام واثاره على المنطقة، وحاولت تركيا من خلال ارسال وفد حكومي وممثلون للشركة الامريكية لبحث السبل الكفيلة بإنجاح المشروع، وتم على إثر ذلك عقد اجتماعات للجنة الاقتصـــادية التركية الســـعودية المشـــتركة في انقرة في كانون الثاني عام 1989، وكذلك اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا والامارات في انقرة اذار 1989[2]..

2.2 – الأنهار الدولية والوضع القانوني لنهري الفرات ودجلة

1 – الوضع القانوني للفرات ودجلة:

ان المتتبع للســـياســـة المائية التركية يجد ان تركيا تتمتع بوفرة مائية، كما انها تفكر في بيع جزء من مياهها بالإضافة الى مشروعها العملاق جنوب شرق الاناضول الـ (G.A.P) وإذا لم تقلص تركيا من مشاريعها التنموية مع استمرار النمط الاستهلاكي الحالي ودون الوصول الى اتفاق لقسمه المياه المشتركة فان العجز المائي سيكون سبباً في المنافسـة والصـراع حول مصـادر المياه. ولذلك يتوجب علينا بحث المركز القانوني لنهري الفرات ودجلة

(1) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (17–61).

(2) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (17–61).

والبحث في مصـــادر القانون الدولي المتعلقة بالمياه كالمعاهدات بجميع صـــورها الخاصـــة والثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك البحث في القضـــاء والفقه الدولي كمصـــادر ثانوية ولا يتوجب اهمال القواعد القانونية بشـــأن المياه.

وتشـكل مسـالة اسـتخدام مياه نهر الفرات موضـوع بحث قانوني مثير للاهتمام لارتباطه بسـيادة الدول وتحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية للدول، وتطرح المشـكلة نفسـها عندما يجتمع عنصـر عدم اللامبالاة مع تفاقم أطماع الدول وطموحاتها، وذلك من اجل تبديد المياه وتلوثها ومن ثم حرمان الدول الأخرى من الاســـتخدام الطبيعي لهذه المادة الحيوية.

وفي الماضـي القريب، كانت خلافات المصـالح المتعلقة باستخدام المياه محدودة اذ ان اغلبية المشروعات لم تكن تؤدي الى احداث تبديلات جذرية فيما يتعلق بكمية المياه او بنوعيتها الواصلة للدول Border rivers. ولكن مع تحديث أسـاليب اسـتخدام المصـادر الطبيعية وأسـاليب اسـتغلالها، اصـبح من الممكن احداث تغييرات كبيرة على مجرى المياه على نحو يجعلها تتجاوز بنتائجها ما كان مقبولا في الماضـــي القريب، وهذا ما قد يؤدي الى انبثاق منازعات اكثر خطورة وحدية مما يدفع الدول الى تأكيد حقوقها وحماية مصـــالحها، وفي الماضـــي القريب كانوا يفضـلون اسـتخدام الاتصـالات الدبلوماسـية التي هي في العادة اقل اهتماما بالجانب القانوني للخلاف، لكن في أيامنا هذه اصـــبح الجانب القانوني للمســـالة اكثر ظهوراً وهذا ما تؤكده الجهود المكثفة المبذولة من قبل الدول والمؤسـســات الدولية وذلك من اجل إعادة التأكيد على المبادئ القابلة للتطبيق، حيث قامت لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970 بدراســة القانون المتعلق باســتخدام المجاري المائية الدولية في أغراض الملاحة النهرية، وبعد نيف وعشـرين عاما فرغت لجنة القانون الدولي من اعداد مشـروع بلغت مواده 33 مادة تتعلق بالاســتخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي قدمتها للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1997 وتمكنت الجمعية العامة من إقرار اتفاقية قانون اســـتخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في مايو 1997، وفتح باب التوقيع عليها، وقد تم إقرارها في العام 1997، ولم يتم إقرارها بتوافق الآراء كما كان مأمولا وعلى الرغم من تراوح مواقف الدول العربية بشأنها بين اقبال وترحيب كالعراق وسوريا وبين موقف مغاير كان بالامتناع كمصر.

ان الاتفاقية تعد علامة بارزة وفارقة على طريق تقنين قواعد القانون الدولي المتعلق بالاستخدامات غير الملاحية للأنهر الدولية وقد عارضتها دول المنبع كتركيا والصين.

ومن الملاحظ ان اغلبية الدول التي التزمت بالاتفاقية الجديدة من خلال التصـــديق عليها هي من الدول التي لا تجري في اقاليمها انهار دولية وهو امر يثير بعض علامات الاســـتفهام حول مســـتقبل الاتفاقية، ولكن الامر المؤكد ان العلامات أيا ما كان عددها لا يمكن لها ان تنال من القيمة القانونية الفنية، بل والأدبية للاتفاقية

الجديدة حتى بالنسبة للدول غير الأطراف فيها، وعلى اقل القليل فان قيمتها المؤكدة ان القواعد العرفية التي تم اختزالها، والتي يمكن اعتبارها من قبيل القانون الدولي العام، قد اكتسبت وضوحا وتحديدا لم يتحقق لها من قبل في وثيقة دولية[1]. وهناك مؤتمراً الأمم المتحدة المنعقد في عامي 1992–1997 حول البيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي حول المياه والتنمية المنعقد في باريس عام 1998.

وقد فرضت مسالة استخدام مياه نهر الفرات لأغراض غير الملاحة ظلالها على علاقات الجوار بين العرب وجيرانهم الاتراك، لعدم وجود اتفاق عام وشامل يسمح بتقسيم مياه النهر على نحو عادل ومنصف الذي زعزع هذه العلاقة. اما القانون التعاقدي القائم فهو لا يستند الا على بعض النصوص المشتتة والتسويات المرحلية وهي لا تلزم جميع الدول ذات العلاقة، ولا تقدم حلولا واقعية ونهائية للمنازعات، وفي اغلب الأحيان يتم اجهاضها وفرض سياسة الامر الواقع من قبل تركيا، بحجة المشروعات التركية ذات الأهداف والامكانيات الضخمة التي لا تتناسب مع القدرات الطبيعية لاستغلال مياه الفرات، مما يهدد مصالح شعبي العراق وسوريا [2].

2 – مصادر القانون الدولي المتعلقة بالمياه

هناك اتجاه ينكر وجود قواعد قانونية دولية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج المعاهدات الثنائية وتعمل بعض الدول على تأكيده في الساحة الدولية رغم ضعفه وذلك لتحقيق مصالحها والتي تتعارض مع وجود مثل تلك القواعد التي تحد من حريتها في التصرف بمياه الأنهار الدولية والانتفاع بها حديث نسبياً ويقصد بتلك المصادر المادة (38) من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية [3].

I. المصادر الأساسية.

A. المعاهدات: –

تعتبر المعاهدات المصدر الرئيس لقواعد القانون الدولي لكونها مكتوبة كما انها تشكل القانون الدولي الاتفاقي، وتتضمن المعاهدات العامة مجموعة متميزة من المعاهدات ***treaty*** والتي تعتبر بمثابة Law Making Treaties [4].

(1) صلاح الدين عامر: قانون الانهار الدولية الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص9–11 كما اشار اليها سليمان المندري في مجلة شؤون عربية، العدد 102 عام 2000.

(2) صلاح الدين عامر: قانون الانهار الدولية الجديد والمصالح العربية، مصدر سابق، ص12.

(3) بدر الكسم: القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، دون مكان النشر، عام 1994، ص7.

(4) فتحي علي حسين: – الموارد المائية والعلاقات الاقليمية في الشرق الاوسط/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ رسالة ماجستير. عام 1994، ص38.

1. المعاهدات العامة

لا توجد معاهدات عامة وشـــاملة تنظم الأنهار الدولية واســـتخداماتها وذلك لعدم وجود محاولة لتدوين القواعد القانونية الدولية التي تحكم كل الأنهار الدولية ولكن يوجد قانون دولي اتفاقي وذلك لقلة عدد الدول التي انضمت للمعاهدة واحياناً تكون ثنائية او كونها معاهدات جزئية أي ان المعاهدات تحكم بعض الجوانب الخاصة بالأنهار الدولية [1].

ان المعاهدات العامة تعتبر قليلة جداً في مجال الأنهار الدولية واستعمالاتها وهي لا تتسم بالشمولية من حيث الموضـــوع كما انها قليلة الفائدة في غير الأنهار الدولية الملاحية، وهناك معاهدات لا تلزم الا أطرافها وهي معاهدة فينا عام 1815 والتي وضـــعت تعريفاً للنهر الدولي واحكامها عن الأنهار الدولية ومعاهدة الســـلام (1919–1923) ومعاهدة برشـــلونة (1921) عن نظام الأنهار الملاحية الدولية وجنيف (1923) عن تنمية الطاقة الهيدروليكية واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في مايو 1997. لقد نصت المعاهدات على حق الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها من اجل دعم أغراض التنمية كالقوى الهيدروليكية ولكن ضـــمن قواعد القانون الدولي [2]. وتكمن أهمية هذه المعاهدات في انها بداية ظهور القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية حيث تتضمن بضع قواعد في طور التكوين كرستها فيما بعد ممارسات الدول على شكل معاهدات إقليمية وثنائية كما كرسها القانون الدولي.

2– المعاهدات الثنائية والإقليمية.

لا يمكن اعتبارها مصدراً لقواعد قانونية عامة لأنها ثنائية وإقليمية ولا تلزم الا أطرافها وهذه المعاهدات كثيرة بلغت 300 معاهدة حتى عام 1974 وهذا دليل على ضـــعف القانون الدولي في هذا المجال ولكنها دلاله على عدم قدرة الدول التصرف بشكل فردي بمياه الأنهار الدولية لوجود قواعد دولية تحكم ذلك ولو أمكن تقنيها وبما يتماشى مع مصالح الدول المشتركة في الاحواض النهرية لأصبحت عرفاً دولياً [3].

ومن الطبيعي ان القاعدة القانونية العرفية لا تنشـأ من معاهدة واحدة ولا ينتقص من قوة هذه القاعدة القانونية إذا تم رفضـها من قبل احدى المعاهدات ويتوجب علينا ان نشـير الى المعاهدات الثنائية لتركيا مع جارتها كاليونان

(1) منير الرفاعي: – القانون الدولي ومياه نهر الفرات ودجلة–دراســـة مقدمة الى اســـبوع العلم الثلاثية الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية–دمشق–نوفمبر 1990–ص9.

(2) جامعة الدول العربية، لجنة الموارد المائية في الوطن العربي المشـكلة بقرار مجلس الجامعة رقم (5233) دراسـة موارد المياه في الوطن العربي الجوانب السياسية والقانونية والفنية بتاريخ 1992/9/13. ص (63–64).

(3) السفير منير الرفاعي: القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة، مصدر سابق، ص (10).

وبلغاريا والاتحاد السوفيتي السابق بالإضافة الى المعاهدات مع العراق وسوريا، ان هذه المعاهدات الثنائية تعبر عن الموقف التركي إزاء موضوع الأنهار الدولية.

اما المعاهدات الإقليمية فينطبق عليها ما ذكر عن المعاهدات الثنائية في إمكانية كونها دليلاً وذلك من خلال تكرار نفس الاحكام وتأكيد قواعد قانونية عامة [1].

II. المصادر الثانوية

A. القضاء الدولي:

على الرغم من ان المادة (53) من نظام محكمة العدل الدولية ينص على ان الحكم القضـــائي لا يلزم أطراف النزاع ولا يعتبر سابقة على الرغم من ان أطراف النزاع والقضاة يلجئون في العادة الى احكام سابقة للتدليل على وجود قواعد قانونية والتي تسري على قطاع مثل قطاع الماء.

ولكون العرف والمبادئ العامة عبارة عن مصـــادر غير مكتوبة نجد ان للقضـــاء الدولي دوراً هاماً في اثباتها واستنباطها.

وقد عرض على المحكمة الدائمة للعدل الدولي قضـــية في مجال المياه الدولية وهي نهر **Oder** عام 1929 والتي تشـير الى قواعد قانونية خاصـة بالأنهار الدولية استشـهدت بها المحكمة بالإضـافة الى احكام هيئات تحكيمية كالحكم في قضية Lanoux بين فرنسا واسبانيا عام 1957 [2].

B. الفقه الدولي:

نتيجة للاهتمام بالأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية تم تشكيل لجان في القانون الدولي وتم القيام ببعض الدراسات من جانب فقهاء القانون الدولي وقد انعكس ذلك في مقررات مؤتمر مجمع القانون الدولي في هلسنكي عام 1966 وقد قام فقهاء القانون الدولي بتوضيح تلك القواعد التي تنظم استغلال الأنهار الدولية واكدوا على ان المجرى المائي للنهر الدولي لا يقع تحت السيادة التحكمية لدولة من الدول المشاركة في ذلك النهر وانه لا يحق لدولة ان تحول مجرى النهر الذي يمر عبر أراضـــيها الى دولة أخرى وانها ممنوعة من اســـتخدام مياه النهر المذكور بشكل يؤدي الى الاضرار بدولة أخرى او يهددها بخطر او يمنعها من الاستفادة منه في اقليمها[3]. ومن المتعارف عليه ان الفقه الدولي واسع ومتشعب ويمكن تقسيمه الى ثلاث فئات:

1 – كتابات المنظمات الحكومية

(1) السفير منير الرفاعي: القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة، مصدر سابق، ص (11).

(2) وزارة الخارجية السورية: القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات دراسة من اعداد بدر الكسم 1991، ص (20).

(3) قواعد هلسنكي لعام 1966.

وتشـــمل دراســـات وقرارات المنظمات العالمية وفروعها المختلفة وفي مقدمتها الأمم المتحدة وبعض المنظمات الحكومية الإقليمية مثل اللجنة الاستشارية القانونية لأسيا وافريقيا.

وتعد هذه الكتابات من اهم كتابات الفقه الدولي وذلك لكونها صـادرة من مؤسـسـات حكومية وهي ملزمة كالقواعد العرفية، وتشكل لجنة القانون الدولي اهم اعمال الأمم المتحدة في مجال الأنهار الدولية وان كانت لا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بهذه الأنهار وتشـمل اعمال اللجنة مجموعة تقارير تتم مناقشـتها وقد عرض على سـبيل المثال (11) تقريرً بخصـــوص الأنهار الدولية بين عامي 1976–1989 على اللجنة ليتم مناقشـــتها امام اعمال الأمم المتحدة الأخرى فكانت في اطار المجلس الاقتصـــادي ولجانه وفروعه وفي اطار المؤتمرات والندوات الخاصـــة بالمياه وقد اهتمت الوكالات المتخصصـة بموضـوع المياه كما فعلت اليونسكو ومنظمة الصـحة العالمية، وبحثت أيضـا في الجوانب القانونية ذات الصـلة ومن الخطوات العملية لهذه المنظمات الدور الذي لعبه البنك الدولي في عدم تمويل أي مشـروع خاص بنهر دولي الا اذا لم يعترض عليه احد من الدول Border rivers بالمشـروع والدليل على هذه الخطوة العملية رفض البنك الدولي Atatürk Dam[1].

كما درسـت اللجنة الاسـتشـارية القانونية لأسـيا وافريقيا موضـوع الأنهار في الفترة ما بين عامي 1967–1986 وقامت بتقديم عدة مشاريع لقواعد قانونية لاسيما المشاريع المزمع اقامتها في العراق [2].

2 – دراسات مؤسسات القانون الدولي غير الحكومية

واهميتها تكمن في كونها معدة من قبل أساتذة متخصصين ومساهمة خبراء ومستشارين حكوميين ونوقشت هذه الكتابات بشـكل جماعي في أطار المؤسـسـات التي تحوي القناعة القانونية Opinion Jar's كجمعية القانون الدولي ورابطة القانون الدولي التي اسـتند اليها في دراسـات الأمم المتحدة وقراراتها وادخلتها بعض الدول كأحكام في معاهداتها وبالتالي فهي مصدر مساعد مهم من مصادر القانون الدولي العام وخصوصاً الأنهار الدولية.

فمعهد القانون الدولي في مدريد عام 1911 اعتمد على سـبع قواعد بشـأن الأنظمة القانونية المتصـلة باسـتخدام المجاري المائية الدولية وتسع قواعد عام 1961 في دورة سالزبورغ كما اعتمد في دورة طوكيو عام 1976 تقريراً عن تلوث الأنهار [3].

اما International Law Association فقد قامت بدراســـة موضـــوع الأنهار الدولية في ***Edinburgh*** ***cycle*** tours عام 1954 كما درست الموضوع في لاهاي في دورة 1960 وطوكيو 1964 وهلسنكي 1966 واعتمدت مشروعاً كاملاً من 37 مادة اخذت بعين الاعتبار جميع المشاريع السابقة كما درست موضوع حماية

(1) حولية القانون الدولي: مجلد (2) الجزء الاول لعام 1967، ص194–202.

(2) جامعة الدول العربية–دراسة موارد المياه في الوطن العربي، مصدر سابق، ص (13).

(3) قواعد سالزبورغ: عن دراسة موارد المياه في الوطن العربي الجوانب السياسية والقانونية والفنية 1961، ص67.

المياه الدولية في دورتها اللاحقة في لاهاي ونيويورك ومدريد 1967 واعتمدت 8 قواعد ودرست موضوع تلوث المياه في دورة مونتريال 1982[1].

3 – الكتابات الفردية لكبار كتاب القانون في العام

ان معظم الكتب القانونية والتي تدرس القانون الدولي العام تتضمن فصولاً خاصة بالأنهار الدولية وقد وصلت الى 300 مرجع أساسي في الموضوع وقد نشرت الأمم المتحدة قائمتين في هذا الموضوع [2].

الا انه من الصعب قبول هذه المصادر في القانون الدولي بشكل قاطع وانما تستخدم للدلالة على قواعد قانونية ذكرتها المصادر الأخرى ومن الملاحظ ان هذه الكتابات تؤكد وجود قواعد قانونية راسخة بشأن المياه الدولية المشتركة [3].

III. القواعد القانونية الدولية بشأن المياه

هناك قواعد قانونية لتنظيم استخدام الأنهار الدولية وذلك لاستخدامها في الحالات التي لا توجد فيها معاهدات إقليمية وثنائية معترف بها من دول الحوض وقد تم وضع ستة قواعد اساسية تختص Border rivers في استخدام النهر الدولي وهذه القواعد.

A. قاعدة عدم الحاق الضرر بالدول النهرية الأخرى:

هناك اجماع في معظم مصادر القانون الدولي على وجوب عدم الحاق الضرر بالغير عند استخدام الدول نصيبها في المياه الدولية وقد تم وضع معاهدات في هذا العصر كاتفاق التعاون في استخدام الأنهار المشتركة بين بلغاريا وتركيا عام 1968[4].

ولكن يجب الإشارة الى ان كثيراً من هذه المصادر تؤكد ان الاضرار هي الاضرار الملموسة بينما يسمح بالأضرار الطفيفة التي يمكن للدول المجاورة تحملها استناداً الى مبدأ حسن الجوار كما انه لا توجد صيغ رياضية تحدد درجة الضرر، ولكن تعبير (الضرر الملموس) هو الأكثر شيوعاً عن تعابير الضرر الكبير كما ان الضرر قد لا ينجم عن استخدام المياه وسلوك دولة المجرى الأعلى للنهر فقد يحصل بسبب سلوك دول المجرى الأدنى فقد يؤدي التلوث الى هجرة الأسماك او قد يزيد من ترسب الغرين في أعالي النهر نتيجة تغيرات في نظام

(1) وزارة الخارجية السورية: القواعد القانونية للأنهار الدولية، مصدر سابق، ص37.

(2) فتحي علي حسين: – المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص (37).

3 selective Bibliography on The Law Relating to The Utilization and USE of International River's Excluding Navigation. New York. 1963.

(4) وزارة الخارجية السورية: القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، مصدر سابق، ص (55).

المجرى الأدنى للنهر. وبالتالي فمن واجب جميع الدول Border rivers الالتزام بالقاعدة وبالتالي فلا يحق لتركيا ان تستغل مياه نهري الفرات ودجلة دون اكتراث لحقوق العراق وسوريا [1].

ان هذا المبدأ متصل بمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق حيث ان كليهما يحدان من ممارسة الحق بشكل مطلق كما يحدان من مبدأ السيادة المطلقة على الصعيد الدولي ويتصل كذلك بمبدأ حسن الجوار الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورها العشرين في 1965/12/21 بقرار رقم (2129) [2].

B. قاعدة حق الدول Border rivers باستخدام النهر الدولي:

أي لا يجوز لدولة واحدة ان تحتكر استخدام النهر الدولي لنفسها لان النهر الدولي عبارة عن مورد طبيعي مشترك وهو متنقل ومتحرك ولا يجوز مقارنته بالبترول باعتبارهما سائلان كما تحاول ان تثبت تركيا [3].

ان القانون الدولي المعاصر يعتبر كافة الدول Border rivers للمجرى المائي الدولي عبارة عن مجموعة إقليمية تخضع لمبدأ الاستخدام المشترك للنهر وروافده وبالتالي تمنع كل دولة من استخدام المجرى المائي بشكل خاص وبجانب احادي كما يمنع كل عمل منفرد من جانب الدول التي تقع في أعالي النهر تكون نتيجة حرمان الدول المشتركة بالنهر [4].

وقد اتخذ معهد القانون الدولي في سالزبورغ سبتمبر 1961 في مادته الثانية مجموعة من القواعد التي تنظم حقوق الدول في استخدام المياه التي تعبر أراضيها رهناً بالقيود التي يرفضها القانون الدولي ولا سيما القيود الناشئة عن حق استخدام الدول الأخرى المهتمة بالمجرى المائي او الحوض الهيدرولوجي نفسه [5].

C. قاعدة الانتفاع المنصف والمعقول للمياه الدولية:

ان لدول المجرى المائي الحق في قسمة معقولة، واستخدام منافع المجرى الدولي ضمن اقليمها على ان لا تتجاوز هذا الحق وحرمان الدول الأخرى ويترتب عليه التعاون بين دول المجرى المائي وذلك لتوزيعه بشكل منصف بحيث لا تلحق اضراراً بالدول Border rivers معها.

وقد اشارت المادة (4) من مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الى ان "لكل دولة من دول الحوض حق داخل اقليمها في نصيب معقول ومنصف "وان المنافع الصافية في المناطق

(1) صلاح الدين عامر: المياه في المفاوضات المتعددة الاطراف، مصدر سابق، ص (146).

(2) حولية لجنة القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص (346).

(3) صحيفة القبس 1991/1/23.

(4) فتحي علي حسين: المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص51.

(5) وزارة الخارجية السورية: القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، مصدر سابق، ص43.

الهيدرولوجية المشتركة بين أكثر من ولاية وطنية واحدة يجب اقتسامها بطريقة منصفه بين الدول صاحبة الشأن [1].

ان التعبير المنصف او المعقول غير كاف في حد ذاته ولذلك يتوجب تحديد مضمون يمكن تطبيقه مثل مبدأ Good Neighboring والذي تحتاجه قاعدة الانتفاع المنصف لتطبيقه بين دول الحوض المائي حيث يصنع النهر دائماً علاقات حسن الجوار [2].

ان ضرورة توزيع المياه بشكل منصف ومعقول بين دول الحوض المائي تظهر عندما تكون المياه اقل من احتياجات الدول Border rivers ونظراً لعدم القدرة على الوفاء بهذه الاحتياجات فلابد من التوفيق بين هذه الاحتياجات المتضاربة وهذا هو أساس مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ولكن ما تعتبره دولة منصفاً قد لا تعتبره دولة أخرى كذلك [3].

وقد ترسخ هذا المبدأ استناداً الى العديد من مصادر القانون الدولي والتي اكدت الاعتراف بالحقوق المتساوية والمترابطة للأطراف الدولية في استخدام المجرى المائي الدولي. ان خبراء القانون الدولي يؤيدون بشكل كبير هذا المبدأ ويعتبرونه أحد قواعد القانون الدولي العام الا ان القانون الدولي ومشاريع التقنين لم تحدد طريقه التوزيع وترك ذلك للدول لتتفق فيما بينها [4].

IV. الاتفاقات الدولية والبروتوكول:

يتم اللجوء الى الاتفاقيات الدولية حين ينشب نزاع بين دول ذات سيادة وتتميز بالندية والمساواة وتأخذ هذه الاتفاقيات اشكالا عديدة. اما ان يكون اتفاقاً غير مباشر او اتفاقاً مباشرا. ويتمثل الاتفاق غير المباشر على حل المشاكل عند وقوعها وذلك باللجوء الى التحكم او تطبيق الأعراف السائدة. ويمتاز الاتفاق المباشر انه يضع حلاً لاي نزاع محتمل خصوصا إذا توافرت عناصر الثقة عند كل الأطراف وعند توالي هذه القضايا المتشابهة قد تصبح عرفاً دولياً واجب الاتباع عند عدم وجود معاهدة [5].

A. الاتفاقية الدولية الخاصة بنهري الفرات ودجلة:

(1) محمد عبد الله الدوري: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات، مصدر سابق، ص31.

(2) فتحي علي حسين: المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص52.

(3) مذكرة يشار ياكيش تركيا بالقاهرة في مذكرة غير رسمية قدمت للأمين العام السابق الدكتور عصمت عبد المجيد، الجامعة العربية في 1996/2/12.

(4) فتحي علي حسين: المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مصدر سابق، ص52.

(5) محمد عزيز شكري وماهر ملندي، قانون الانهار الدولية الجديد والمصالح العربية، اشراف (صلاح الدين عامر) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام 2001، ص176.

ان الأطراف Border rivers لمجرى نهري الفرات ودجلة متفقة ضـــمنياً وعلى نحو غير مباشـــر على تجاهل تطبيق بعض النصـوص الموجزة والتي سبق عقدها بين الدول الاستعمارية (فرنسا–وبريطانيا) او بين هذه القوى والدولة التركية، وذلك لعدم ملائمة هذه الاتفاقيات مع ظروف العصـــر الحالي وتطور مســـتوى الحياة والتقدم التكنولوجي، ومع ذلك فانه من الواجب تطبيقها على مسالة استخدام مياه الفرات لغايات غير الملاحة.

ومما قد يزيد الامر تعقيداً عدم احترام تركيا نصـوص هذه الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم مياه النهر على نحو عادل، اذ قامت بتحفيف منابع نهر **Queiq** وتحويل مياهه.

كما ان هذه السـياسـة افضـت الى بروز مفهوم جديد يتعلق بالمزج بين مفهومي الامن والتنمية، وقد أضـاف هذا المزج صعوبات أخرى [1].

لقد كان نهر الفرات نهراً وطنياً اثناء الاستعمار العثماني وأصبح نهراً دولياً بعد الحرب العالمية الأولى حيث قسم مجراه بين ثلاثة دول وقد سعت دولتا الانتداب الاستعماري (بريطانيا–فرنسا) تخفيف اثار هذا التقسيم عن طريق عقد معاهدات بعضـــها جماعي والأخر ثنائي وكان اهتمام الدول الاســتعمارية ينصـــب بالحفاظ على حقوق هذه الدول وكانت هذه المعاهدات تهدف الى تخفيف اثار التقسـيم بحيث تحصـل دول أسـفل النهر على مقدار كاف من المياه طبقاً لحقوقها المكتسبة وتنقسم هذه المعاهدات الخاصة الى فرعين.

B. لاتفاقيات الخاصة الثلاثية بين دول نهر الفرات:

ويتمثل هذا النوع من الاتفاقيات في معاهدة الســـلام وإعلان وانتهاء الحرب العالمية الأولى في لوزان بتاريخ 1923/7/24 حيث وضـعت هذه المعاهدات القواعد الأسـاسـية للعمل على الحفاظ على مصـالح وحقوق الدول ويتم ذلك بموجب معاهدات واتفاقيات تفصـــيلية في هذا المجال ولذلك دعت هذه المعاهدة التي عقدت بين تركيا من ناحية والدول الاســتعمارية المنتدبة من ناحية أخرى الى عقد اتفاقيات بين الدول المعنية لضــمان المصــالح والحقوق المشــتركة لكل منها عند عدم وجود اتفاقيات ســابقة مغايرة وعند اعتماد النظام المائي في دولة ما مثل فتح القنوات للري والصرف على منشأة مائية منجزه في أراضي دولة أخرى، وذلك كنتيجة لوضع حدود جديدة او عند استعمال المياه او القوة الكهرومائية التي تقع مصادرها في أراضـي دولة أخرى بمقتضـى ما كانت عليه قبل الحرب[2].

وفي 1923/7/24 جاء في المادة (109) من معاهدة السلام الموقعة مع تركيا في لوزان انه "إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة بين تركيا وسـوريا، ان النظام الخاص بالمياه في دولة يتوقف على الاعمال المنفذة في إقليم دولة

(1) محمد عزيز شكري وماهر ملندى، قانون الانهار الدولية الجديد والمصالح العربية، مصدر سابق، ص175–177.

(2) Treaty Of Peace with Turkey & Other InstrumentSigned at Lausanne on July 24. Art. 109. P. 89.1923.

أخرى او عندما ينتفع إقليم احدى الدول بمقتضـــى عرف قائم قبل الحرب بالمياه التي يوجد منبعها في أراضـــي دولة أخرى فانه يعقد اتفاق بين الدول صـاحبة الشـأن للمحافظة على المصـالح والحقوق التي اكتسـبها كل منها وعند تعذر الاتفاق يتم حسم المسألة بالتحكيم"[1].

C. الاتفاقيات الخاصة الثنائية بين دول نهر الفرات:

تمتاز هذه المجموعة من الاتفاقيات بانها غطت العلاقات بين دول نهر الفرات الثلاث بصـــورة ثنائية بحيث عقد العراق مع سوريا معاهدة ومع تركيا معاهدة أخرى وكانت على التناوب.

1. معاهدة ثنائية بين سلطة الانتداب البريطاني في العراق والانتداب الفرنسي في سوريا عام 1920.

نصت هذه المعاهدة على ان دولتي الانتداب حاولتا تخفيف الاثار الضارة بسبب تقسيم الأنهار الوطنية بين عدة دول وضـمان حصـول دول أسـفل النهر على المياه بمقدار كاف طبقاً لحقوقها المكتسـبة والحفاظ على حقوق العراق باعتباره دولة مصب وذلك خشية ان تقوم دول اعلى النهر بعمل يضر بمصالح الزراعة في العراق.
كما نصـــت المادة الثالثة من نفس الاتفاقية الثنائية بين الانتداب البريطاني والانتداب الفرنســـي في العام 1920 على وجوب تشـكيل لجنة لدراسـة أي مشـروع تنفذه فرنسـا لتنظيم الري في سـوريا قد يؤدي الى نقص المياه في الفرات ودجلة وقد اعترفت هذه المعاهدة بحق العراق كدولة مصـب الاطلاع على أي مشـروع تنفذه سـوريا لتنظيم ريها عن طريق لجنة تقوم بهذه الدراسـة خشـية ان يؤدي المشـروع الى نقص المياه في الفرات وقد ورثت كل من العراق وســـوريا هذه الاتفاقية بعد الاســـتقلال وانتهاء الانتداب وذلك حســـب قواعد التوارث للمعاهدات ولكن لم يصدر عن العراق وسوريا أي تصريح او اعلان بعدم التزامها بهذه المعاهدة مما يؤكد التزامها بأحكامها.

2. **معاهدة ثنائية للصداقة وحسن الجوار:**

وقد عقدت بين سـلطة الانتداب الفرنســي في سـوريا وحكومة تركيا باسـم اتفاق (انقرة) حول مياه نهر **Queiq** واحتياجات مدينـة حلب في 30 أيار 1926 وبعد ذلك تم عقد اتفاقيـة أخرى بين تركيا والعراق في 29 اذار 1946 وتم الحاق 6 بروتوكولات تضمنت تنظيم شؤون الانتفاع بمياه نهري الفرات ودجلة والاعتراف بأهمية قيام العراق بإنشـــاءات واعمال للوقاية على نهري الفرات ودجلة لإدامة مورد منتظم من المياه وتنظيم تدفقها اثناء الفيضـــانات لإزالة خطر الغرق وبهذا اعترفت تركيا بموجب هذه المواد بحق العراق في ارســـال لجنة من الخبراء

(1) عز الدين علي خيرو: الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص (555).

لدراسة إمكانية إقامة سدود ومحطات للمقاييس في تركيا تكون فائدتها المباشرة للعراق الذي يتحمل على عاتقه نفقاتها مع تعهد تركيا في تسهيل مهمة تلك اللجنة وامدادها بالخرائط اللازمة لعمليات المسح الجيولوجي[1].

3. **المعاهدات التركية–العراقية (1946/3/29)**

وهي اتفاقية صداقة وحسن جوار بين البلدين والحق بها 6 بروتوكولات عالجت موضوع تنظيم جريان مياه نهري الفرات ودجلة مع روافدهما والانتفاع بها بين الدولتين وأكدت على وجوب التنسيق في اختيار أماكن الانشاءات التي تقام في تركيا والتشاور وتبادل المعلومات على ان يعلم العراق تركيا عن مشاريع بناء السدود والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين كما تنص المادة الثالثة من البروتوكول على ان تقوم تركيا بتأسيس محطات مائية لقياس المياه وتصريفها على ان يتحمل العراق مناصفة مع تركيا نفقات التشغيل ويقوم الفنيون الاتراك والعراقيون بفحص هذه المحطات وبشكل منتظم ومن اهم هذه المواد في البروتوكول حسب تقدير الباحث هي المادة الخامسة حيث توافق تركيا بموجبها على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر انشاؤها على أي من هذين النهرين وروافدهما وذلك لجعل الاعمال تخدم مصلحة الطرفين غير ان تركيا خرجت عن هذا الاتفاق بإقامتها مشروع جنوب شرق الاناضول دون الاتفاق مع العراق[2].

4. الاتفاق العراقي السوري في بغداد (1989/4/17)

حيث اتفق الجانبان على ان تكون حصة العراق بموجب الاتفاق 58% من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود السورية التركية وحصة سوريا 42% منها وذلك حتى يتم التوصل الى اتفاق نهائي حول قسمة مياه نهر الفرات وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 1990/4/16 بعد تبادل وثائق التصديق عليه من خلال جامعة الدول العربية [3].

D. البروتوكولات الدولية الخاصة بنهري الفرات ودجلة:

وتعرف بالقانون الدولي على انها اتفاق دولي يتعلق بعرض تمهيدي لاتفاقية وقد عقدت مجموعة من هذه البروتوكولات بين دول النزاع المائي الثلاث (العراق وسوريا وتركيا) ومن هذه البروتوكولات.

1. **البرتوكولات العراقي–التركي في 29/ اذار/ 1946:**

(1) ج أ. آلن وشبلي ملاط: المياه في الشرق الاوسط المساحات القانونية وسياسية واقتصادية: ترجمة محمد اسامة القوتلي، دمشق، عام 1997–ص32.

(2) عز الدين علي خيرو: الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص555.

(3) نفس المصدر السابق، ص555–556.

وكان في اعقاب الحرب العالمية الثانية وقد شـرع العراق بالتعاون مع تركيا لتبادل المعلومات حول موضـوع درء الفيضانات ولم يتضمن هذا البروتوكولات أي مشروع مشترك بين البلدين.

وقد كان هذا البروتوكولات عبارة عن ملحق لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار التي وقعت بين البلدين وتطرقت الى المشـــكلات الناجمة عن جريان نهر الفرات في أراضـــي البلدين وكان الهدف هو إقامة مراكز للحماية والمراقبة تكون على الأراضـي التركية وذلك لدرء الفيضـانات في أسـفل النهر وقد اعترفت هذه الاتفاقية روحاً وليس نصـاً بضرورة التعاون بين دولة اعلى النهر تركيا ودولة أسفل النهر العراق ونصت على تحمل العراق كلفة التأسيسات والدراسـات التمهيدية باسـتثناء رسـم الخرائط الذي احتفظ به لدوائر رسـم الخرائط التركية كما يتحمل العراق نفقات تبادل المعلومات على ان تكون تكاليف الصـيانة الخاصـة بالمشروع بين البلدين واحتفظت تركيا بحق الإفادة من الاعمال المشـيدة للعراق في تركيا من اجل أغراض الري وتوليد الكهرباء وعلى الرغم من ذلك لم يتم تشـكيل أي لجنة مشـــتركة وانما تم تعيين ممثل لكل بلد ويســـتشـــير كل منها الاخر في القضـــايا المتعلقة بتنفيذ نصـــوص البروتوكول وقد سـار البروتوكول بشـكل جيد على الرغم من الاضـطرابات في العلاقة بين البلدين الا ان التعاون الخاص بالمادة الخامسـة من البروتوكول والمخصـص لتوفيق المشـروعات على كلا الجانبيين كان محدداً ويمكن لهذا البروتوكول ان يكون أساسا لوضـع صـورة واضـحة للتعاون بين البلدين واكثر وثوقاً ومن المسلم به ان ضـم سوريا الى هذا البروتوكول سيشكل عنصراً هاماً في المستقبل وادراك التعاون المشترك المنشود[1].

2. **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في انقرة:**

وقد اتفق الطرفان في 1971/1/17 على ان تقوم تركيا وعن طريق السلطات المختصـة مشاورات مع السلطات العراقيـة المختصـــــة وذلـك لتـأمين حـاجـات العراق وتركيـا من الميـاه بمـا في ذلـك متطلبـات مـلء **Lake Habbaniyah** في العراق وKeban في تركيا على ان يتم الإســـراع بأجراء مباحثات حول المياه المشـــتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

3. **برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا 1980/12/25:**

وقد اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشـتركة في المنطقة كما اتفقنا على انشـاء لجنة مشتركة للمياه الإقليمية العراقية التركية–السورية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصـوصـاً حوض الفرات ودجلة مع اقتراح مجموعة من الأساليب تحدد بموجبها كمية المياه المنصفة والعادلة التي يحتاجها أي من البلدان الثلاثة من الأنهار المشـــتركة على ان تعمل اللجنة لفترة ســـنتين قابلة للتجديد ســـنة ثالثة وترفع

(1) مركز دراســات الوحدة العربية–العلاقات العربية التركية–حوار مســتقبلي بحوث ومناقشــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص219.

بعدها اللجنة مقترحاتها الى الجهات العليا في البلدان الثلاثة للنظر فيها وبعد استكمال اللجنة لتقريرها النهائي يتم عقد اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج اعمال اللجنة ولتقرير الإجراءات التي توصي بها اللجنة وبالتالي يتم تحديد كمية المياه العادلة لكل بلد.

4. البروتوكول الثلاثي عام 1982:

حيث اقرت تركيا بضرورة التوصل الى كمية عادلة من المياه والتي تحتاج اليها كل من البلدان الثلاثة وتضمن الاتفاق اعتراف تركيا بالطابع الدولي للنهرين واعتبار الفرات ودجلة نهرين مشـــتركين بين الدول الا ان مواقفها العملية تناقض مع مضمون الاتفاق وتنتهج سياسة الامر الواقع [1].

3.1 – وجهة النظر التركية في وضع النهرين

إن تركيا مستمرة بإنشاء المشاريع على نهري الفرات ودجلة في إطار مشروعها العملاق المسمى بمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP).

وعلى الرغم من مرور عقدين من الزمن على تشكيل اللجنة الفنية للمياه المشتركة، إلا أن اللجنة لم تستطع إنجاز المهمة المحددة لها بســـبب المواقف التركية التي تســـعى منذ الاجتماع الأول للجنة إلى إبعادها عن مهمتها الأساسية وهدفها المحدد بخصوص قسمة المياه بين البلدان الثلاثة، مدعية أن هدف اللجنة يتلخص في وضع أسس الاستخدام الأمثل للمياه المشتركة حسب تفسيرها الخاص للمفهوم ولمزيد من الإيضاح لابد من مناقشة موضوعية للأفكار الرئيسية التي يقوم عليها الموقف التركي.

1 – السيادة المطلقة

تدعى تركيا أنها تملك حق السيادة المطلقة على مياه نهري الفرات ودجلة داخل أراضيها وطبقاً لذلك فإنها تبيح لنفسها حق التصرف في مياه النهرين دون مراعاة لحقوق الدول Border rivers معها (العراق وسوريا) ويؤكد هذا القول تصريحات المسئولين الأتراك فقد صرح رئيس الوزراء Süleyman Demirel " مياه الفرات ليست مياه دولية، ولا أحد بإمكانه إدعاء حق في مصادر مائية كائنة في الأراضي التركية، إن المياه مورد لدول المنبع أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تفرض علينا كيفية استخدام مواردنا"[2].

(1) مركز دراسات الوحدة العربية–العلاقات العربية التركية–مصدر سابق، ص266.

(2) ج. أ. ألن وشبلى ملاط: المياه في الشرق الأوسط/ مصدر سابق/ ص266.

وحسب الادعاء التركي فإن دجلة والفرات تشكل ثروة قومية خاضعة لسيادتها وحدها والتأكيد، على عدم وجود قوانين دولية تجبرهم على اقتسام المياه، وأن مياه الفرات ودجلة عابرة للحدود ولا ينطبق عليها قواعد القانون الدولي[1].

أن القانون الدولي بمختلف مصادره عرف النهر الدولي بأنه النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة ولذلك فإن نهري الفرات ودجلة هما نهران دوليان ينبغي أن يتم تقاسم مياههما بين الدول الثلاثة طبقاً لقواعد القانون الدولي[2].

وتدعي تركيا أن مفهوم قسمة مياه الأنهار الدولية لا يلقى قبولاً دولياً وأنه يتوجب تطبيق مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه ولذلك يجب استخدامها بطريقة منصفة ومعقولة حسب وجهة النظر التركية، وعلى العرب أن يشعروا بالعرفان، خصوصاً أن القانون الدولي لا يضع قاعدة دولية تنظم حقوق الدول Border rivers، وأن المياه التي تمر لكل من العراق وسوريا عبارة عن تضحية كبيرة من الجانب التركي اتجاه جيرانه وأن المياه لا تجري مجاناً، وعلى الدول العربية إن تدرك ذلك وأن المياه التي تجتاز الحدود ليست جزءاً من المصادر الطبيعية التي ينبغي المشاركة فيها.

بل ذهب الجانب التركي إلى محاولة للجمع بين البترول العربي والمياه في الفرات ودجلة وهذا ما اكده وزير الدولة التركي السابق Kamran ***Inan*** " إن لتركيا نفس الحقوق في مياه الفرات ودجلة كما للعرب في نفطهم" وهذا يقودنا إلى مسألة الوضع القانوني للمياه، نحن الأتراك إذا اتبعنا منطقهم (أي العرب) فسندعي نفس الحقوق في نفطهم كما يدعون الحقوق في مياهنا، إن هذين النهرين ينبعان من تركيا فإن كان لهم الحق في شيء ينبثق من أرضينا، عندئذ يكون لنا حق في شيء ينبعث من أرضهم[3].

كما أن تركيا تتحفظ على إطار تنظيمي دولي للأنهار ومواجهة المشكلة على صعيد اقليمي ان الممارسة القانونية الدولية في هذا المجال تؤكد أن النهر المشترك المار عبر اراضي أكثر من دولة هو ملك جماعي لهذه الدول، لذا لا يحق لأية دول أن تقوم بأي عمل من شأنه حرمان الدول الأخرى المشاركة من المنافع والحقوق المشروعة لها في هذا النهر.

(1) مركز دراسات الوحدة العربية. مصدر سابق/ ص216.

(2) عز الدين على خيرو: الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، مصدر سابق / ص520.

(3) ج. أ. ألن وشبلي ملاط: المياه في الشرق الأوسط . مصدر مسابق/ ص267.

وليس من المقبول أن تقوم أية دولة منفردة بممارســـة هذه الأعمال لتحرم الآخرين من حقوقهم وانتفاعاتهم دون اتفاق مسبق بين الدول المعنية[1].

كما نلاحظ فإن تركيا لا تعترف بمبدأ الحق المكتســب على الرغم من أن القانون الدولي واضــح ومعروف بهذا المجال، وأن معظم المعاهدات الدولية تنص على حماية الاســتعمالات القائمة في كل البلدان Border rivers . ولابد من الإشــارة إلى أن الاتفاقيات القائمة بين العراق وتركيا بشــأن المياه تقر هذا الحق إلا أن العراق يطالب بحقوقه التاريخية المكتسبة في مياه نهري الفرات ودجلة في موضوع قسمة المياه المشتركة وهو لا يطالب بشيء خارج الاتفاقيات وما ورد في قواعد القانون والعرف الدوليين.

2 – مفهوم استخدام وإدارة المياه بصورة مثلى

وتأســيســاً على ما تقدم فأن تركيا في معارضــتها لمبدأ القســمة لتحديد حصــص المياه للبلدان الثلاثة ترى أن المباحثات يجب إن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم الاســـتخدام الأمثل، الذي يتطلب وفق وجهة النظر التركيه الاســتفادة المثلى من شــبكة الري للمشــروعات المســتقبلية وتقدير الطلب الإجمالي للمياه عاليه الفاقد بالتبخر أو بعمليات أخرى اعتماداً على خطة لواقع الموارد المائية والزراعية وعن أصـــناف التربية والتخطيط الهندســـي للمشاريع الحالية والمستقبلية وجدواها الاقتصادية ووضع معايير للأراضي التي تخصص لها المياه، وتحديد أنواع معينة من المحاصـــيل التي ينبغي أن تزرع في كل دولة وذلك ببناء الســـدود كافة في تركيا لأســـباب مناخية، وبالتالي انتفاع أمثل للمياه، وبعد إنجاز الخطة تطرح مجدداً مسألة الحدود وعند ذلك يقرر ما هو المشروع ولمن يعود مع مراعاة الاعتبارات الاقتصـــادية المناخية فإذا تبين أن زراعة القطن ذات ربحية أكبر في العراق مما هي عليه في سوريا وتركيا ينبغي عندئذ التخلي عن زراعة القطن للعراق، وهكذا تستطيع تركيا زراعة البقول وبالتالي تستطيع الدول المجاورة شراء بقول من تركيا وهكذا سيكون أكثر نجاعة للأرض والمياه[2].

وتســتند هذه الخطة على مفاهيم الانتفاع المنصـــف والمعقول والأمثل من المياه، وإجراء جرد لمصـــادر المياه والتربة، وأنواع المحاصيل ووسائل الزراعة.

(1) ج. أ. ألن وشبلي ملاط: المياه في الشرق الأوسط . مصدر مسابق/ ص270.

(2) ج. أ. ألن وشبلي ملاط: المياه في الشرق الأوسط . مصدر مسابق/ ص280.

وقد كررت تركيا هذه الخطة خلال اجتماعات اللجنة الفنية المشـــتركة على المســـتوى الوزاري الذي عقد في 26 يوينو 1990، وفي المباحثات الثنائية مع سوريا والعراق في عام 1993 و أودعت نسخة منها لدى جامعة الدول العربية[1].

3.2 – : الحلول المقترحة لمعالجة مسألة المياه.

1 – يعتقد الباحث بوجوب وضع خطة تتكون من ثلاث مراحل ولتطبيقها نحتاج الى تشكيل لجان فرعية مشتركة بين العراق وتركيا مهمتها إجراء دراسات تفصيلية في العراق وتركيا .

وتتضن هذه الخطة المراحل التالية : –

I. المرحلة الأولى : دراسة مسحية للموارد المائية :

A. تبادل كافة البيانات المتاحة "ومستوى معدلات التصـريف" في محطات القياس في حوض الفرات ودجلة لتبادل البيانات الخاصـــة بها وكذلك كافة البيانات الأخرى المتاحة عن الحرارة والتبخر وســقوط الأمطار والثلوج على أساس شهري.

B. يتم التحقق من صحة البيانات السابقة.

C. القياس المشترك للتصريفات في المحطات في المواسم المختلفة إذا كان ذلك ضرورياً

D. تقييم وتصحيح القياسات.

E. تبادل البيانات حول نوعية المياه والتحقق من صحتها إن كانت متاحة أو الشروع في ذلك بعد توافرها .

F. حساب التدفق الطبيعي عند المحطات المختلفة بعد تقدير استعمالات المياه و فاقد المياه في المواقع.

II. المرحلة الثانية : دراسات مسحية للأرض

A. تبادل المعلومات الخاصة بوسائل تصنيف التربة ومعايير الصرف المطبقة في كل دولة.

B. التأكد من حالة التربة بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط أو الإنشاء أو التي تم تشغيلها.

C. إذا لم يتسـنى القيام بالدراسـات المدرجة بالبند " B" لأسـباب يقبلها جميع الأطراف يتم تحديد فئات التربة بالقدر المستطاع.

(1) نص رســـالة امري جوناســـاني وزير خارجية الجمهورية التركية الى وزراء خارجية الدول الأعضـــاء بالجامعة العربية. (انظر الملحق).

D. دراسة ومناقشة التركيب المحصولي المحدد طبقا لتصنيف التربة وظروف الصرف بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط أو الإنشاء أو الجاري تشغيلها.

E. حساب احتياجات مياه الري وغسيل التربة على أساس الدراسات المبينة في البنود السابقة بالنسبة للمشاريع قيد التخطيط أو الإنشاء أو الجاري تشغيلها.

III. **المرحلة الثالثة : تقييم موارد المياه والأراضي .**

A. مناقشة وتحديد أنواع الري المستخدمة وأنظمة المشاريع قيد التخطيط وذلك لتقليل فاقد المياه واستكشاف إمكانية تحديث وإصلاح المشاريع تحت التشغيل.

B. اعتماداً على دراسة المشاريع بحيث يتم تحديد إجمالي استهلاك المياه في المشاريع المشيدة في كل دولة بما في ذلك إمدادات المياه للبلديات وللأغراض الصناعية وفاقد التبخر من الخزانات وكذلك فاقد التوزيع في شبكات الري.

C. عمل نموذج محاكاة لنظام نهري وذلك لتحليل التوازن بين العرض والطلب على المياه مع النظر في مدى ملاءمة نقل المياه من دجلة إلى الفرات .

D. مناقشة طرق ومعايير تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع المخطط لها.

IV. **الخطة لها سمتين رئيسيتين : -**

A. اعتبار نهري الفرات ودجلة مجرى مائي واحد. وهما يرتبطان سويا ليس فقط نتيجة لمجراهما الطبيعي عندما يلتقيان في شط العرب، بل أيضا بسبب **Lake Tharthar** الصناعية التي تربط بين النهرين في العراق.

B. مسح موارد المياه والأراضي وأن يقيم بصورة مشتركة حيث ان الطرق المستخدمة في كل دولة لجمع البيانات وتفسيرها وتقيمها تظهر تفاوت ما بين دولة وأخرى ولا تنطبق بسهولة على المجاري المائية. والمعروف أن المعايير والممارسات التي تتصل بمسألة تصنيف التربة أو دراسات التربة كثيرة ومتنوعة على أن تختار كل دولة المعيار الملائم لظروفها هي ولذلك لا يمكن أن ينتظر من الدول المشتركة في النهر نفسه أن تستخدم نفس المعايير. وذلك لوجود اختلافات جوهرية في التقييم الاقتصادي للمشاريع في كل دولة، وفي السياسيات الاقتصادية والزراعية وكذلك فيما تحتاجه من أنواع معينة من الزراعة والمحاصيل.

C. يجب على الخبراء الفنيين أن يباشروا الاستفادة من المياه المتوافرة والحاجات المعلنة في ضوء نوعية التربة والاستغلال الأفضل للمحصول والقوة المائية، وإيجاد وسائل بديلة بواسطة تقنيات حديثة وتصنيف أراضي المشاريع بالتفصيل وتحديد الدورات الزراعية والمقننات المائية واحتياجات

المشاريع إلى المياه، وأجراء تقسيم فني اقتصادي لجميع المشاريع بهدف وضع سلم أفضليات لاستثمار المشاريع.

D. يعاني العراق من وجود الكثير من الأراضي غير المنتجة واصبحت عديمة الجدوى الاقتصادية والزراعية ويمكن معالجتها من خلال عمليات الاستصلاح المتكامل وغسل التربة المتملحة واستزراعها استصلاحياً لأكثر من موسم إذا ما كانت تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة وبإضافة الأسمدة الملائمة يمكن تحسين خصوبتها. إن قسماً من أراضي وادي الرافدين تستزرع منذ نحو 7000سنة قد تعرضت إلى التملح نتيجة عدم وجود نظام بزل لتلك الأراضي وقد أعيد استصلاحها بالفعل ويجري حالياً استغلال الاراضي المستصلحة ضمن وادي الرافدين بطرق زراعية حديثة تعتمد على المكننة الزراعية حيث ازداد إنتاج بعض المحاصيل كالذرة الصفراء الى 130%. ويجب تزويد العراق بحصة مائية مناسبة لاعادة استصلاح هذه الاراضي لان المسبب في ذلك السياسة التركية المائية .

2 – مشروع انابيب السلام بهيكلية واليات جديدة :-

تحدثنا في البحث عن مشروع انابيب السلام ويعتقد الباحث ان حل اللغز في المسألة المائية العراقية –التركية يكمن في إعادة احياء هذا المشروع بتوافق المصالح ويتم بعد ذلك توقيع اتفاقية دولية تضمن حقوق جميع الأطراف وبرعاية اميه .

وقبل الولوج في هيكلية المشروع الجديدة التي يقترحها الباحث علينا التعرف على الثغرات والسلبيات التي رافقت المشروع حتى يتم تجاوزها ومن بعد ذلك نقوم بطرح الصيغة الجديدة لمشروع انابيب السلام .

I. ثغرات مشروع انابيب السلام بنسخته القديمة .

عند النظر بتمعن لمشروع انابيب السلام بنسخته الأولى والمقترحة سابقاً تواجه مجموعة من المشاكل يمكن ايجازها بالنقاط التالية : –

A. ان مشروع انابيب السلام يواجه مشكلة في تكاليفه المالية الباهظة اذ تشير الدراسات الاقتصادية [1]، ان كلفة ري الدونم الواحد تصل الى نحو (1000) دولار امريكي وان تكلفة نقل لتر واحد من الماء الى الخليج العربي تفوق تكلفة تحلية مياه البحر. كما ان هذه المياه وعلى الرغم من أهميتها الحيوية الا انها لا تصب في اطار التنمية الاقتصادية للبلدان العربية

(1) عايدة العلي سري الدين: – العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الاولى 1997، ص31.

B. يستغرق انشاء الخطين 10 أعوام على الأقل .

C. وجود اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى الى جانب الاعتبارات الاقتصادية والتنموية، خصوصاً في ظل التوترات بين العراق وتركيا التي تتمثل ب (خلافات حول حصص المياه في حوضي الفرات ودجلة – وجود المنظمات العسكرية الكردية الماركسية المناهضة لنظام انقرة – التصريحات التركية الجديدة وعلى لسان الرئيس اردوغان بضرورة تعديل معاهدة لوزان عام 1923 وإعادة ضم الموصل وكركوك الى تركيا [1])

D. لم ينجح القادة الاتراك في إعطاء الثقة لأهداف تركيا من المشروع خصوصاً بعد تصريحات كبار المسؤولين الاتراك فقد قال **Halil Turgut Özal** رئيس الحكومة التركية السابق "عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع فان هذا يدعم الى حد كبير مركز تركيا السياسي"[(2)].

E. صعوبة اعتماد أي دولة من دول المنطقة في سد احتياجاتها من المياه على مصدر خارجي ليس ضمن حدودها، لان في ذلك اضعاف لها ويضعها في خطر مستمر يعتمد على التقلبات الإقليمية والدولية.

F. يمكن ان يتعرض المشروع لتخريب خصوصاً بوجود المنظمات الإرهابية مثل داعش و المنظمات العسكرية الكردية الماركسية .

G. المشروع يعطي تركيا زمام الأمور خصوصاً في الاستراتيجية المائية العربية والذي يتيح لها فرصة السيطرة على الامن القومي العربي المائي متى شاءت. كما ان الاعتماد على المشروع يؤدي الى تحكم تركيا في الموارد المائية العربية النادرة والحيوية [(3)]. وهذا يفسر ان الدول العربية ترى ان التحكم بمصادر الثروة المائية من جانب دولة واحدة فيه كثير من المخاطر والتي قد تعرضها في المستقبل لهزات عنيفة خصوصاً، وان المياه تدخل في استراتيجية الامن المائي التي لا يجوز وضعها تحت رحمة دولة أخرى دون وجود ضمانات حقيقة تؤمن وصول المياه وتكون تحت سيطرتها [(4)].كما ان دول الخليج العربي انفقت الكثير من الأموال على انشاء محطات خاصة بتحلية مياه البحر [(5)].

---

1 https://alqabas.com/article/3094501

(2) ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 17

(3) عايدة العلي سري الدين: – العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، المصدر السابق، ص31.

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي: – اسرائيل ومشاريع المياه التركية ومستقبل الحوار المائي العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية–ابو ظبي، 1997، ص41.

(5) احمد نوري النعيمي: تركيا والوطن العربي، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس عام 1998–ص254.

H. المشروع يصطدم بالمباحثات المائية حول توزيع مياه الفرات ودجلة مع العراق وسوريا وعدم التوصل الى نتائج موضوعية حول توزيع الحصص المائية لرفض تركيا هذه الطروحات [1].

I. ان المشروع يواجه صعوبات امنية وسياسية واقتصادية فالبنية المائية التركية تعتمد على الفائض من مياه نهر الفرات وسيحان وجيحان الامر الذي جعل الخبراء الدوليين يشككون في إمكانية الاعتماد الدائم على هذا الفائض بعد املاء Atatürk Damوالسدود الفرعية، كما ان تمويل المشروع يعتمد في الأساس على مدى توصل الأطراف الى اتفاقية بخصوص المشاركة المائية [2].

II. – الحل المقترح من الباحث يتمحور حول اعادة مشروع انابيب السلام بصورة جديدة تتجاوز الإخفاقات والسلبيات السابقة وذلك بالشروع في مشروع انابيب السلام بصورته الجديدة من مدينة Al-Qurnah المنطقة التي يلتقي فيها نهري دجلة والفرات في جنوب العراق وبهذا الاختيار يتم تجاوز مجمل السلبيات السابقة والتي يمكن ايجازها بالنقاط التالية : –

A. تقليل الكلفة المالية الباهظة للمشروع وذلك باختصار مسافة تقدر ب (1718) كيلو متر من الخرسانة سابقة الاجهاد والتي يصل سعرها في الأسواق العالمية حالياً الى 9140$ بقطر 1524 mm^3 للقطعة الواحدة [4]والمضخات المائية التي يحتاجها المشروع على طول هذه المسافة الامر الذي يقلل ايضاً كلفة المياه للدول الخليجية المستهدفة من المشروع .

B. تقليل المدة الزمنية لأنشاء المشروع من 10 سنوات الى النصف .

C. انشاء علاقة سياسية واقتصادية وتنموية متميزة قائمة على المصالح المشتركة والتخلص من التوترات السياسية في حال تطبيق المشروع .

D. لتنفيذ المشروع من منطقة **Al-Qurnah** لن نحتاج الى تحديد حصص مائية للعراق وسوريا لان الجانب التركي المستفيد مالياً من المشروع وبهدف إنجاح المشروع يحتاج الى اطلاق كمية مياه لا تقل عن 750 متر مكعب من المياه وتحسين نوعية المياه لتصديرها لدول الخليج المستهدفة من المشروع

(1) زكريا السباهي: – المياه في القانون الدولي وازمة المياه العربية، دار طلاس، دمشق، الطبعة الاولى/ عام 1994، ص140.

(2) ساندرا بوستل: – الواحة الاخيرة مواجهة ندرة المياه–ترجمة، د. علي حسين الحجاج، عمان دار البشر للنشر والتوزيع عام 1994، ص63.

3 https://www.theprojectestimate.com/reinforced-concrete-pipe-price-list/

4 https://www.theprojectestimate.com/reinforced-concrete-pipe-price-list/

علماً ان حاجة العراق من المياه هي 500 متر مكعب من المياه وبذلك يتم تجاوز مشـــكلة تحديد الحصص المائية .

E. التخلص من التهديدات الأمنية التي قد تضـــر بالمشـــروع بين الحين والأخر وذلك بتخريب الانابيب او أماكن الضخ المائي من قبل المنظمات العسكرية الكردية الماركسية المناهضة لتركيا او التنظيم الإرهابي لداعش لوجود المشروع في مدينة جنوب العراق بعيدة كل البعد عن هذه التنظيمات .
F. ضـرورة وضـع اتفاقية دولية بين تركيا والعراق والدول الخليجية المسـتفيدة من المشـروع لضـمان الثقة وترسيخ مبدأ المصلحة المشتركة للوصول الى تنمية مستدامة لجميع الأطراف.

الخاتمة

للمياه أهمية اســـتراتيجية إقليمياً ودولياً، وأصـــبحت ركيزة من ركائز الأمن المائي العراقي، والمتمعن في القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية يلاحظ زيف الادعاء التركي الذي يركز على أن حوضـــي الفرات ودجلة مياه محلية عابرة للحدود متجاهلة بذلك حقوق الدول Border rivers معها، كما أن مشروع جنوب شرق الأناضول يلحق أضراراً كبيرة بالميزان المائي للدول Border rivers معها بسبب تجاهل تركيا إبرام اتفاق لتنظيم اقتسام المياه بين الدول Border rivers، وهو ما تتجنبه تركيا في اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية والتي توقفت أعمالها منذ عام 1992.

ولمواجهة المشـــاريع المائية التركية لا بد من الاعتماد على أســـاس القانون الدولي وذلك عن طريق التفاوض والتحكيم واعتماد حسن الجوار وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية وبناء مصالح مشتركة تكون بأعاده مشـــروع خط انابيب الســـلام الخط الشـــرقي منه برؤية جديدة بين دول الحوض تؤدي في النهاية إلى التعايش السلمي وعدم الرضوخ للضغوط الخارجية لاستخدام قضية المياه لتهديد مصالح شعوب المنطقة وتعرضها للمخاطر.

أولا: النتائج

من الملاحظ أن موضوع المياه سيكون من أهم الموضوعات التي تواجه الأمن المائي العراقي، كما انه سيأخذ صوراً عديدة في ظل سعي القوى الإقليمية في المنطقة إلى استخدام سلاح المياه لتحقيق السيطرة والهيمنة، وهو ما تقوم به تركيا حيث تحاول فرض سطوتها.

ومن الملاحظ غياب أي صورة من صور الانفراج السياسي حول قسمة المياه لارتباطه بموضوع السيادة، واستمرار تركيا بسياسة المماطلة وذلك لتقوية الموقف التفاوضي حول المياه.

أما بالنسبة لمشروع أنابيب السلام يجد الباحث ان الحل يكمن في اعادة طرح هذا المشروع بصورة تخدم مصالح الطرفين وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية من خلاله.

ثانيا : المقترحات

1. تشكيل لجنة عراقية تركية تقوم بدراسة جادة لمشروع انابيب السلام .
2. ترشيد استخدام المياه وتوظيف معطيات تكنولوجيا الزراعة والمكننة الزراعية وتقليل الفاقد المائي السنوي.
3. الاستفادة من العلاقات الاقتصادية القائمة بين تركيا والعراق لتعزيز فرص المشروع.
4. خلق حالة من التعاون الدولي والإقليمي لانجاح المشـروع بالتعاون مع دول الخليج العربي والبنك الدولي والامم المتحدة .
5. استعادة التضـامن بين العراق ودول الخليج العربي وتجاوز الانقسـامات السياسية للحد من الاختلال في توازن القوى وايجاد حل يرضي جميع الأطراف.
6. انشـــاء مركز الدراســـات المائية يكون مشـــتركاً بين العراق وتركيا ورفده بالخبرات والكفاءات في مجال تطوير استخدام المياه ومكننة الزراعة.